



**عبد الله با عبود يكتب:**  
العوائق الجيوسياسية للتنمية  
الاقتصادية في الشرق الأوسط

**قادة الاحتلال  
يعترفون بـ«الهزيمة»  
في غزة**

**أسامة الهتمي:**  
إيران مشروع أيديولوجي  
يتجاوز الجغرافيا



# شؤون إيران

## حروب المعمرات... وإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية



مصر 30 جنيه مصري - السعودية 20 ريال - الكويت 1,5 دينار - الإمارات 20 درهم - مملكة البحرين 2 دينار - سلطنة عُمان 2 ريال - لبنان 5000 ليرة - الأردن 3 دينار - الجزائر 50 دينار - المغرب 50 درهمًا - تونس 10 دينار - فلسطين 10 دولارات - USA \$10 - United Kingdom £5 - EURO 10 - Austria, France, Germany and Italy.



# مركز الخليج للدراسات الإيرانية

## ALKHALEEJ CENTER FOR IRANIAN STUDIES

Alkhaleej Center for Iranian Studies, is an independent research institution dedicated to providing both research and field studies on Iranian affairs. Its goal for deepen the overall strategic understanding of Iran and to comprehend the current Iranian situation, as well as to investigate potential future developments in the structure of Iran's project, which aims to control the region's resources and export its revolution to neighboring countries.

The center's mission is to achieve a profound understanding of the region in light of Iran's objectives by offering studies on the challenges facing Arab countries, Tehran's interventions in these nations, and the long-term trends of the Iranian regime. Additionally, the center serves as a free platform for individuals to express their opinions on the region and what is being plotted by Iran and its agents, while also seeking solutions to the various problems associated with the aggressive activities of the Iranian regime.

The center operates with objectivity, neutrality, and professionalism, adhering to the highest international standards of excellence through high-quality studies and research to enhance Iranian studies and raise the level of knowledge according to top-tier competitive standards.

Alkhaleej Center was established in 2016, headed by researcher and writer Sherif Abdel Hamid, a specialist in Iranian affairs. The center has two branches: one in London, United Kingdom, and the other in Cairo, Egypt. Since its inception, it has worked to unveil the conspiracies targeting the Arab region and expose Iran's plots to destabilize the region by all means.

Alkhaleej Center, aims to provide research studies for interested individuals, researchers, and decision-makers in the Arab world, to offer a true and objective view of all that concerns Iran, both domestically and internationally. This is with the goal of formulating a unified Arab strategy to counter Iran's expansionist project, aiming to mitigate the negative effects of this project on the Arab nation.

In its operations, the center relies on the efforts of experts and researchers in Iranian affairs to provide in-depth analyses on political, social, economic, and security issues that the Arab region faces from Iran and its proxies in countries under its control, such as Iraq, Syria, Lebanon, and Yemen.

Alkhaleej Center, adopts several strategic goals, including:

Disseminating knowledge about Iranian affairs and reaching the widest possible audience in the Arab world, particularly researchers, academics, and intellectuals.

Preparing books, scientific studies, strategic research, and reports on Iran's domestic affairs and its foreign relations.

Enhancing the ability to predict events according to distinguished academic standards, to confront various strategic challenges.

Accurately monitoring the Iranian situation in all its details and developments.

Publishing written, visual, and audio media on Iranian affairs in several languages, following scientific and ethical publishing standards.

Organizing conferences, building partnerships, and supporting decision-makers.

Establishing a training center focused on Iranian affairs and teaching the Persian language.

Attracting, developing, and qualifying skilled human resources to cover all the center's areas and activities.

Providing a fully supportive technical environment that covers all fields and ensures the smooth, easy, and secure operation of the center's work.

The center, emerging from an Arab base, aspires to reach global horizons, envisioning the future and aiming to contribute to deepening Arab awareness of the current challenges. It seeks to understand the map of future transformations with major strategic dimensions and their implications for the Middle East in general, and the Arab and Gulf regions in particular.

«مركز الخليج للدراسات الإيرانية» هو مؤسسة بحثية مستقلة، تُعنى بتوفير دراسات بحثية وميدانية حول الشأن الإيراني، سعياً إلى تعميق الرؤية الاستراتيجية العامة لإيران، وفهم «الحالة الإيرانية»، الراهنة، فضلاً عن تقصي احتماليات التطور المستقبلية في بنية المشروع الإيراني الهادف إلى السيطرة على مقدرات المنطقة، وتصدير الثورة إلى الجوار الإقليمي.

وتقوم رسالة المركز على تحقيق فهم معمق للمنطقة في ظل تلك الاستهدافات الإيرانية، من خلال توفير دراسات حول التحديات التي تواجه الدول العربية، وتدخلات طهران في هذه الدول، والتطرق إلى الاتجاهات طويلة الأمد لنظام الملالي. كما يُعد المركز منصة حرة لتتيح للأفراد التعبير عن آرائهم حول المنطقة، وما يحاك لها من إيران وعملائها، مع البحث عن حلول لمختلف المشاكل المرتبطة بالأنشطة العدوانية لنظام الملالي.

يتعامل المركز بموضوعية وحيادية وحرفية ويتبع أعلى معايير الإتقان الدولية عبر دراسات وبحوث عالية الجودة، لتعزيز قدرات الدراسات الإيرانية والارتقاء بمستوى المعرفة وفق معايير تنافسية رفيعة المستوى.

وقد تأسس مركز الخليج منذ عام 2016، برئاسة الباحث والكتّاب شريف عبد الحميد، المختص في الشأن الإيراني، وللمركز مقرّان الأول في لندن، بالمملكة المتحدة، والثاني في القاهرة، جمهورية مصر العربية. وهو يعمل منذ ذلك التاريخ من أجل كشف النقاب عن المؤامرات التي تستهدف المنطقة العربية، وفضح المخططات الإيرانية لزعزعة استقرارها بكل السبل.

يستهدف «مركز الخليج» توفير دراسات بحثية للمهتمين والباحثين وصُنّاع القرار في العالم العربي، من أجل توفير رؤية حقيقية وموضوعية لكل ما يخص الشأن الإيراني، داخلياً وخارجياً، وذلك بهدف صياغة استراتيجية عربية موحدة لمواجهة المشروع التوسعي الإيراني، من شأنها الحد من التأثيرات السلبية لهذا المشروع على الأمة العربية.

ويستند المركز، في إطار عمله، إلى جهود خبراء وباحثين في الشؤون الإيرانية، لتوفير تحليلات معمّقة حول القضايا السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية التي تواجه المنطقة العربية من قبل إيران وأذرعها في الدول التي تسيطر على مقاليدها، وهي العراق وسوريا ولبنان واليمن.

يتبنّى «مركز الخليج» عدداً من الأهداف الاستراتيجية، من بينها:

• إشاعة المعرفة بالشأن الإيراني، والوصول إلى أوسع دائرة ممكنة من الجمهور العربي، وخاصة من الباحثين والجامعيين والمتقنين.

• إعداد الكتب والدراسات العلمية والأبحاث الاستراتيجية والتقارير حول الشأن الداخلي الإيراني، وعلاقات طهران الخارجية.

• تعزيز قدرة التنبؤ بالأحداث وفق معيار أكاديمي متميز؛ لمواجهة التحديات الاستراتيجية على اختلاف أشكالها.

• رصد دقيق للحالة الإيرانية بكامل تفاصيلها ومستجداتها.

• نشر وسائل إعلامية مقروءة ومرئية ومسموعة حول الشأن الإيراني بعدة لغات، وفقاً لمعايير النشر العلمية والأخلاقية.

• تنظيم المؤتمرات وبناء الشراكات ودعم صنّاع القرار.

• إنشاء مركز تدريب حول الشأن الإيراني، وتعليم اللغة الفارسية.

• استقطاب وتطوير وتأهيل الكفاءات البشرية المؤهلة لتغطية كافة مجالات وأنشطة المركز.

• توفير بيئة تقنية مساندة كاملة تغطي كافة المجالات، وتضمن سير العمل بسلاسة وسهولة وأمان.

والمركز، إذ ينطلق من بيئة عربية حاضنة، فإنه يتطلع إلى آفاق العالمية الراحبة، مستشرفاً معالم المستقبل، وطامحاً إلى المساهمة في تعميق الوعي العربي بواقع التحديات القائمة، وإدراك خارطة التحولات المستقبلية ذات الأبعاد الاستراتيجية الكبرى، وانعكاساتها على أوضاع منطقة الشرق الأوسط عموماً، وعلى المجالين العربي والخليجي خصوصاً.





## قادة الاحتلال يعترفون بـ«الهزيمة المؤلمة» في غزة

ارتفعت حصيلة عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، المستمر منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 حتى الآن، إلى 51,305 شهداء، و117,096 مصاباً. ومن بين الحصيلة 1,928 شهيداً، و5,055 مصاباً منذ 18 مارس/ آذار الماضي، بعد استئناف جيش الاحتلال عدوانه على القطاع مجدداً، إثر انهيار الهدنة المؤقتة.

في المقابل، تسربت مؤخراً تقارير من داخل جيش الاحتلال، تشير إلى حالة من الغضب المتصاعد بين كبار الضباط، الذين طالبوا باتخاذ قرار حاسم بشأن الحرب في غزة. وأعرب بعض الضباط الكبار عن اعتقادهم أنه «يجب اتخاذ قرار إما بتدمير غزة أو الخروج منها»، مضيفين إن «دماء الجنود ليست رخيصة».

جاءت هذه التصريحات في وقت حساس للغاية، حيث يعاني الجنود الإسرائيليون من غياب الهدف الواضح في العمليات العسكرية، حيث قال المراسل العسكري إن «الجيش يتصرف في غزة منذ انتهاء وقف إطلاق النار دون هدف واضح»، مشيراً إلى غياب هدف للعمليات العسكرية، وعدم وجود تحرك سياسي حقيقي.

وسلطت تصريحات العديد من الشخصيات العسكرية الإسرائيلية الضوء على المأزق الذي يواجهه الجيش، إذ تحدث اللواء المتقاعد إسحاق بريك، الذي يُلقب بـ«نبي الغضب»، عن فشل الجيش في تحقيق الأهداف العسكرية في غزة، مشيراً إلى أن الجيش لم يُحقق «إنجازات عسكرية كبيرة»، وأنه تعرض «لهزيمة مؤلمة» في الحرب. وأضاف بريك، إن الجيش الإسرائيلي لا يستطيع هزيمة المقاومة الفلسطينية في ظل الوضع الحالي، وإنه بحاجة لإعادة بناء قواته البرية وتوسيعها لمواجهة ما سماه «التحديات المستقبلية».

إلى جانب الانتقادات داخل جيش الاحتلال، وجّه العديد من الشخصيات السياسية والعسكرية الإسرائيلية انتقادات لاذعة لسياسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في التعامل مع الحرب.

وكان إيهود باراك، رئيس وزراء الاحتلال الأسبق، قد وصف منذ عدة أيام استمرار الحرب على غزة بأنها «عبثية»، قائلاً إن الحرب تخدم المصالح السياسية لتنتيهاو بدلاً من تحقيق حاجة أمنية حقيقية.

وأضاف باراك: «إسرائيل اليوم في حرب عبثية، وتنتيهاو مضطر لاستمرار الحرب ليس لأن ذلك يمثل حاجة أمنية، بل لأنه حاجة سياسية لبقائه في السلطة».

شؤون إيرانية

## حروب الممرات الاقتصادية... وإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية



# المحتويات



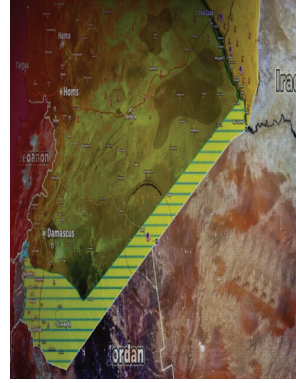
**48**

خط السكة الحديد الذي يربط ( إيران، العراق، سوريا ) في مهب الريح



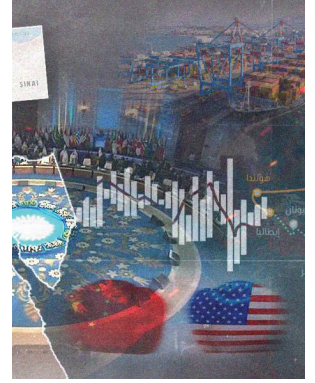
**38**

إيران ليست دولة تقليدية... بل مشروع أيديولوجي يتجاوز الجغرافيا



**13**

ممر داود... هل يتحول «الحلم التوراتي» إلى حقيقة؟



**10**

«حروب الممرات»... أين يقف الإقليم العربي؟

**34** «الشمال- الجنوب»... روسيا وإيران على خط الممرات الدولية  
يوسف شرف الدين

**45** كتاب العدد: السلاح الاقتصادي: صعود العقوبات كأداة للحرب الحديثة

**47** المصائب لا تأتي على إيران فرادى

**21** ممر «الهند- أوروبا» يواجه تحديات كبرى  
سحر عزوز

**25** «الحزام والطريق»... العملاق الصيني يهيمن على العالم  
مروان محمود

**29** «طريق التنمية» يعزز استقلال العراق عن النفوذ الإيراني  
إسراء حبيب

**6** حروب الممرات الاقتصادية... وإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية  
شريف عبد الحميد

**16** «ممر داود» في الأيديولوجيا الإسرائيلية

**18** الممرات الاقتصادية... على كف «عفريت السياسة»  
إسراء حبيب

## كتاب العدد



**54**

لا للضربات الجوية... نعم لبناء القدرات البرية  
د. محمد جميع



**43**

ممر السعودية إلى المستقبل  
خالد اليماني



**42**

أمريكا والصين.. حروب الممرات الاقتصادية  
عماد الدين حسين



**39**

العوائق الجيوسياسية للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط  
عبد الله باعبود

# حروب الممرات الاقتصادية... وإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية

المحتلة، ثم يعود من جديد المسار عبر البحر من حيفا بالبحر المتوسط إلى ميناء بيرايوس اليوناني، ثم يعود مجددًا المسار البري من اليونان إلى داخل أوروبا.

ويعتبر الكثير من الخبراء الاقتصاديين هذا الممر، خطوة أمريكية واضحة على طريق مواجهة المد الاقتصادي لبيكين، لتظل واشنطن هي القوة الاقتصادية الأكبر عالميًا، وهو ما تجلّى تاليًا في العديد من القرارات التي اتخذها الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب مع بداية ولايته الثانية، والتي تقضي برفع الرسوم الجمركية على المنتجات الصينية، وما تبعها من ردود صينية بإجراءات مماثلة، على نحو يؤشر إلى حرب تجارية ضروس، سوف يشتعل وطيسها خلال الفترة المقبلة، عبر أتباع الإدارة الأمريكية لاستراتيجية توجّه من خلالها سلسلة من الضربات للمبادرة الصينية، قد تطل أيضًا إذا ما تطلب الأمر، الدول الأعضاء في تلك المبادرة.

## سر استبعاد إيران

غير أن كثيرًا من الأطراف العالمية ترى نفسها متضررة من الممر الأمريكي، حال تنفيذه، مثل الصين وإيران وتركيا وغيرها. وهذه الدول منفردة أو مجتمعة لديها القدرة على خلق أطر تعاون بديلة، كما ستكون للمشروع انعكاسات على التحالفات السياسية القائمة، بحيث تدفع الأطراف المتضررة للبحث عن مصالحها مع قوى أخرى، وفي ظل التنافس مع المشروع الصيني فإن البدائل قد تكون متوفرة ومستعدة لتقديم امتيازات لإفشال الممر الهندي-الشرق أوسطي-الأوروبي.

ومهما حاولت أطراف المشروع حصره في إطار الحسابات الاقتصادية، فإن فصله عن الأبعاد السياسية سيكون في غاية الصعوبة، ويعد غياب الرئيسين الصيني والروسي عن اجتماعات قمة العشرين أحد مؤشرات تأثير السياقات الجيوسياسية، إذ يُعدّ المشروع في أحد أبعاده تهديدًا غير مباشر لمصالح الصين وروسيا، كونه يتيح طرقًا جديدة تنافس الطريق الصيني، ومن شأنها تزويد أوروبا بالطاقة، مما يخصم من أهميتها الجيو-سياسية بالنسبة لروسيا، وقدرتها على توظيف البعد الجيو-اقتصادي في تنافسها مع أوروبا، كما حدث عند بداية الحرب مع أوكرانيا، ولا يُستبعد من هذا المنطلق أن تستغل استياء الأطراف المتضررة والدخول معها في تحالفات ترمي من ورائها إلى تفويض فرص نجاح الممر المقترح.

ويكشف استبعاد إيران من الممر المقترح، أن



## شريف عبد الحميد

خروقات في شقّة الاقتصادي، من نظام تُهيمن عليه الولايات المتحدة إلى نظام متعدّد الأقطاب.

لذلك، أعلن الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن في 2023 خلال قمة «مجموعة العشرين» في العاصمة الهندية نيودلهي، عن مشروع إنشاء الممر الاقتصادي الجديد، الذي يربط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، والذي يضمّ إلى جانب دول الاتحاد الأوروبي، مجموعة من الدول العربية من بينها الإمارات والسعودية والأردن، إلى جانب (إسرائيل)، ضمن مبادرة أطلق عليها حينها اسم «الشراكة من أجل الاستثمار في البنية التحتية العالمية».

يبدأ مسار الممر الاقتصادي بحرًا من الهند، ذات الشريط الساحلي الطويل على المحيط الهندي وبحر العرب، وتحديدًا من مواني مدينة مومباي، مرورًا ببحر العرب إلى ميناء دبي الإماراتي، ثم يبدأ مسار خط السكك الحديدية من منطقة «الغويفات» الإماراتية، مرورًا بالأراضي السعودية نحو جنوب الأردن، ثم إلى مدينة حيفا الساحلية في الأراضي

مع نهاية حقبة «الحرب الباردة» بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق، بدأت تعلق قيمة الاقتصاد بجانب القوة العسكرية كمحرك للعلاقات الدولية، خصوصًا مع ما يشهده العالم الآن من بداية تأصيل استخدام الحروب «الجيو اقتصادية» كأداة للصراع بين القوى العالمية، بشكل قد يُعيد رسم الخريطة الجيوسياسية على مستوى العالم.

وفي ضوء توالي التحولات الدولية المؤثرة في ترأثية القوى في النظام الدولي، وعلى المحاور الإقليمية والدولية السائدة، يتفق عديد من المراقبين للدناميكيات الجديدة التي تشهدها التفاعلات الدولية، والتحول في قوة الدول ومكانتها وأنماط سياساتها الخارجية، على أن معايير قوة الدول ومكانتها وحركة سياساتها الخارجية لم تعد تُقاس بمقاييس تقليدية بحتة، كما كان الحال في الماضي.

وبرزت معايير دولية جديدة تفرض على الدول تحديات مغايرة نتيجة التحول في مفهوم وأدوات القوة بحكم التطورات الدولية، مثل موقع الدولة وميزاتها الجيو سياسية بالنسبة لخارطة المحاور والممرات التجارية واللوجستية العالمية، لا سيّما الممرات التي تُحدث تحولًا في الحركة الاقتصادية والتجارة البحرية في العالم، والتأثيرات المحتملة في مكانة وثقل الدول من خلال تموضعها في الممرات الاستراتيجية للتجارة.

وبينما بدأت الجغرافيا السياسية العالمية تتغير مع صعود الصين خلال العقود الأخيرة، فإننا نشهد مؤخرًا ما يمكن تسميته «حروب الممرات التجارية». وتركز هذه المنافسة العالمية على مشروع الصين المسمى «مبادرة الطريق والحزام»، الذي يهدف إلى نشر المنتجات الصينية في جميع أنحاء العالم بسرعة وأمان.

## حرب تجارية ضروس

«مبادرة الحزام والطريق» خطة صينية جاءت انسجامًا مع تطور العلاقات الاقتصادية البينية بين دول العالم، بعد انتهاء الحرب الباردة، وظهور الشركات متعددة الجنسيات، كذلك انسياب التجارة العالمية، وهي خطة تهدف إلى بناء شبكة دولية من الطرق البرية والبحرية، لا تستثني أحدًا، وذلك لتطوير البنية التحتية لربط الصين ببقية العالم وليس بأوروبا فقط عبر طريق بريّة وبحرية وتعزيز التجارة والاستثمار الاقتصادي.

ومنذ عام 2013، ظلّت مبادرة «الحزام والطريق» التي أطلقتها بكين تُمثّل في نظر الكثير من دول الجنوب، أملًا جديدًا يستهدف محاولة تغيير نمطية النظام الدولي الحالي، أو على الأقل إحداث

العالم الآن يشهد بداية

التأصيل لاستخدام

الحروب «الجيو

اقتصادية» كأداة للصراع

بين القوى العالمية



## الممرات الاقتصادية تبعث برسائل أمل للدول العربية بانتقالها من التكيّف مع عالم يصنعه الآخرون إلى المشاركة



بدأت الجغرافيا السياسية العالمية تتغير مع صعود الصين ونشهد حروب الممرات التجارية

عبور السلع عبر أراضيها. ومهما يكن من أمر، تتزايد أهمية معيار مواقع الدول الجيوسياسية على خارطة الممرات التجارية واللوجستية العالمية، باعتبارها باتت ضمن سلة المؤشرات المهمة إلى مقياس قوة الدول، ونجاح نموذجها في الحكم والإدارة، وامتلاكها أدوات تأثير إقليمية ودولية، وزيادة ثقلها في استراتيجيات كبار اللاعبين الدوليين، باعتبارها رقماً مهمّاً لا يمكن تجاوزه عند رسم سياسات مستقبل الإقليم والعالم. وفي التحليل الأخير، تبعث هذه الممرات الاقتصادية برسائل أمل للدول العربية بانتقالها من طُور التكيّف مع عالم يصنعه الآخرون إلى طُور المشاركة، بل والمبادرة في صناعة عالم لا يمكن أن يصنعه الآخرون بمفردهم، وإنما تشارك فيه بعض الفواعل العربية والخليجية.

وفرصها الاقتصادية والتجارية والاستثمارية الواعدة. وقد يشكل الممر المقترح وغيره من الممرات مدعاهً لإيران للتركيز على الداخل وإعداد بنية تحتية ملائمة وتطوير الاقتصاد بدلاً من دعم المشاريع التوسعية التي لربما لم تكن إلا أحد أسباب تراجع أهميتها على الخريطة اللوجستية العالمية. وبينما تشارك في المشروع الصيني 123 دولة، ما يعني أنه ينسجم مع التطور الطبيعي للاقتصاد العالمي، فإن المشروع الأمريكي لا يهدف لتعطيل المبادرة الصينية فحسب، بل لتحقيق التفوق الاقتصادي لعدة دول على حساب غيرها من الدول، خاصة أن الولايات المتحدة نفسها ليست طرفاً لا جغرافياً ولا اقتصادياً، فهي لا تقع لا في آسيا حيث توجد السلع، ولا في أوروبا حيث توجد القوة الشرائية، في حين أن دول الممر ستحقق دخلاً من

النموذج الإيراني في الحكم القمعي خلف دولة غير مؤهلة للمشاركة الدولية التنموية، كون إيران أضحت دولة شديدة التأزم في الداخل وتعاني تداعيات الحصار الاقتصادي في الخارج، وسيطرة الذهنية الأمنية على قراراتها، لذلك تراجعت المكانة التنافسية لإيران بالنسبة لمشاركتها في الممرات الدولية، لأن أولويات تركيزها تتمثل في سياسات نووية وتوسعية، لا اقتصادية تنموية حضارية معاصرة لبناء المواطن والوطن، وبالتالي أصبحت إيران تفتقر إلى مؤهلات الدور المطلوب لممرات العالم الاقتصادية، ومن ثمّ لم تحظ بإعجاب الدول الفاعلة في صناعة الممرات، وتراجعت أولويتها على عديد من المشاريع العالمية السابقة مثل ممر «الشمال- الجنوب» و«الحزام والطريق» وممر «زنغزور»، رغم موقعها الجيو-سياسي ومواردها



# حروب الممرات... مقاومة الإمبراطوريات الآفلة

انطلاقًا من غرب آسيا، مرورًا بالشرق الأوسط، وصولًا إلى القطب الشمالي، تدور معركة شرسة على الممرات الاقتصادية تُعيد رسم الحدود الدولية، وتُشعل الصراعات الإقليمية، وتشكّل تحالفات غريبة، وكل ذلك في سبيل السيطرة على شرايين التجارة العالمية.

ومع تنافس «الحزام والطريق» وممر IMEC وطريق التنمية وممر النقل الدولي الشمالي الجنوبي (INSTC)، تبدو رهانات حروب الممرات الاقتصادية عالية. فهناك دول مثل تركيا وإيران، يمكن أن تكسب كل شيء، أو تخسره.

هذه الممرات، توفر طرقًا نحو القوة الإقليمية والتكامل. لكنها قد تحوّل هذه الدول أيضًا إلى «بيادق» في لعبة إمبراطوريات خارجية. وتشير حالة التفتت في شبكات التجارة إلى أن ممرًا واحدًا لن يهيمن على الجغرافيا الاقتصادية العالمية بمفرده. وسيعتمد المستقبل على كيفية إدارة الدول الإقليمية لهذه التنافسات، بتوازن بين المصالح الاقتصادية والسيادة السياسية والاستقرار العسكري وسط تصاعد المنافسة.

وعلى الرغم من أننا لا نعيش بعد حربًا عالمية كاملة النطاق، إلا أن المواجهة الاقتصادية العالمية جارية، والتي قد تكون مقدمة لأعمال عدائية عسكرية صريحة. ويمكن اعتبار تطوير ممرات تجارية جديدة خطوة استراتيجية في تعزيز حركة عالمية أوسع لموازنة الهيمنة الغربية، حيث تدور مثل هذه المناقشات التي تدعو إلى عدم الانحياز، ودور أكبر للتعاون بين بلدان الجنوب، ومجموعة «بريكس». والصراعات المعاصرة أصبحت تُدار بشكل متزايد عبر دول ومجالات متعددة، وتتجلى في أشكال عديدة، من الاشتباكات البرية التقليدية إلى عمليات التأثير الاستراتيجي. ويمثل التحالف غير الرسمي بين الصين وإيران وروسيا، ومؤخرًا كوريا الشمالية (CIRN)، شبكة إقليمية مضادة للتأثير، تتحدى النفوذ الجيوسياسي والاقتصادي للولايات المتحدة والغرب عمومًا.

وحروب التجارة الاقتصادية الدولية، لم تعد تقتصر على القوى العظمى، كما كانت الحروب العالمية في القرن العشرين. فالهزات التجارية الجديدة، لا تتطلب اصطفاً تاماً لدول أقل أهمية وراء دول عظمى اقتصادياً، لدرجة أن تجد (إسرائيل) في نفسها القدرة على شن حرب إقليمية في الشرق الأوسط لتفرض مشروعها الخاص، الذي تجمع فيه ما هو اقتصادي، بما هو أمني وعسكري، توسعي احتلالي استعماري.

غير أن الدول التي تختار التعاون التعددي على حساب التبعية الباهتة للغرب أو الشرق، هي التي ستزدهر. أما البقية، فقد تجد نفسها ضحية مؤكدة على مذبح مقاومة الإمبراطوريات الآفلة.

# وسط حسابات الكبار في الشرق الأوسط «حروب الممرات»... أين يقف الإقليم العربي؟

أحمد النعماني

المتغيرات ولعبة التوازنات المتحركة في العلاقات بين الدول.

## تباين المواقف العربية

أعاد تباين المواقف العربية إزاء ملف إعمار غزة، الذي أعلنته مصر خلال القمة الطارئة التي استضافتها القاهرة مطلع مارس/آذار الماضي، الحديث مجدداً حول حرب الممرات الاقتصادية، وما قد تسفر عنه من المزيد من الانقسام في الموقف العربي.

يأتي ذلك، في ظل التقاطع الواضح بين المشروع الذي تدعّمه واشنطن، والذي يربط بين جنوب آسيا وأوروبا عبر الخليج العربي، ومشروع «الحزام والطريق» الذي أطلقته الصين قبل نحو عشر سنوات، وتعدّ مصر أحد لاعبيه الكبار. ويؤدي كثير من المراقبين في مصر تخوفهم من مشروع الممر الاقتصادي الجديد، ويقولون إنّ هذا المشروع من شأنه أن يلقي بظلال كثيفة على الكثير من البنى التحتية التي أنجزتها القاهرة، استعداداً لتدشين مبادرة «الحزام والطريق»، وهو ما يجعل من ملف إعمار غزة، حجر الزاوية في مواجهة هذا المشروع، عبر تحريكها من قبضة مشروع «ريفيرا ترامب»، الذي يستهدف في حقيقته تهيئة الأرض أمام استكمال مشروع الممر الاقتصادي، في مواجهة المشروع الصيني.

يبدو أن دول المنطقة العربية سوف تدفع ثمن حسابات الكبار في الشرق الأوسط، وما يواكبها من تحضيرات على قدم وساق لإنشاء ممرات اقتصادية. فلا يمكن إغفال حقيقة أنّ ولادة الممر التجاري الهندي الذي ظهر إلى العلن لمواجهة الخطّ التجاري الصيني، والطموح الروسي لإنشاء خطّ أوراسي بديل يُجلس الهند وإيران وتركيا وأرمينيا حول طاولة واحدة، هي مشاريع لها تأثيرها المباشر على اشتعال أكثر من جبهة في المنطقة الملتهبة.

لقد بدأ اللاعبون الدوليون المؤثرون في تشكيل أرقام التبادل التجاري، وتدشين وسائل نقل الطاقة والأمن الغذائي في إطار التنافس والسيطرة، مع البحث في العقد الأخير عن طرق وممرات تجارية بديلة واكبها الكثير من الاصطفافات في مواجهة الأطراف الأخرى.

ومن الطبيعي، أن تلعب الممرات المائية والبرية دوراً مهماً في حركة التجارة العالمية، وتمنح الأطراف المؤثرة فرص التفوق والسيطرة. ومن الطبيعي أيضاً أن يفتح رقم 25 تريليون دولار من الصادرات التجارية في العالم شهية الكثيرين، خصوصاً من يمتلك منهم الطاقات والقدرات ورأس المال الذي يسهّل له الجلوس إلى طاولة تقاسم هذه الكعكة، التي يكبر حجمها يوماً بعد يوم وتزداد قيمتها وأهميتها انطلاقاً من



تحريك «الأحجار  
العسكرية»  
في الإقليم  
سببه تفعيل  
دول المنطقة  
لجهودها  
باتّجاه بناء  
ممرات إقليمية  
مستقلة



حرب الممرات الاقتصادية... التكامل العربي في عين العاصفة (عروبة 22)



مشروع الحزام والطريق الذي أطلقته الصين قبل نحو عشر سنوات تُعدّ مصر أحد لاعبيه الكبار

والسعودية والأردنية، انتهاءً بـ (إسرائيل)، ومنها بحرًا عبر ميناء حيفا إلى أوروبا، وهو الممر الذي اعتبره الكثير من الخبراء الاقتصاديين، خطوة أمريكية واضحة على طريق مواجهة المد الاقتصادي لبكين، لتظلّ واشنطن هي القوة الاقتصادية الأكبر عالميًا.

وهو ما تجلّى تاليًا في العديد من القرارات التي اتخذها الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب، مع بداية ولايته الثانية، والتي تقضي برفع الرسوم الجمركية على المنتجات الصينية، وما تبعها من ردود صينية بإجراءات مماثلة، على نحو يؤشر، إلى حرب تجارية ضروس، سوف يشتعل وطيسها خلال الفترة المقبلة، عبر اتباع الإدارة الأمريكية لاستراتيجية توجّه من خلالها سلسلة من الضربات للمبادرة الصينية، قد تطلّ أيضًا إذا ما تطلّب الأمر، الدول الأعضاء في تلك المبادرة.

وهناك حقيقة لا يمكن إغفالها، ولا تقلّ قيمة عمّا يدور من نقلات تجارية استراتيجية. وهي أنّ تحريك الأحجار الأمانة والعسكرية في الإقليم العربي سببه أيضًا تفعيل دول المنطقة لجهودها باتجاه بناء ممرّات تجارية إقليمية مستقلة فيما بينها، مثل خطّ التنمية العراقي والخطوط التجارية بين دول آسيا الوسطى وخطّ سكك الحديد الثلاثي الذي يجمع تفلين وباكو وقارص التركية، إلى جانب «ممرّ زغور - بالشين» الذي يقرب بين تركيا وأرمينيا وأذربيجان. وتُعتبر كلّها مشاريع مقلقة، وهي مستهدفة اليوم بسبب تحرّكها نحو المزيد من الاستقلالية التجارية والسياسية.

ويقول الكاتب سمير صالح، إن الممرّات التجارية سلاح ذو حدين، أحدهما إيجابي فعّال يقرب بين الدول والمصالح ويحوّلها إلى تكتلات اقتصادية بناة، وسلبى معرقل يباعد بين الأطراف التي تتعارض حساباتها وتتباعد كما هو المشهد الحالي في المنطقة العربية اليوم.

يضيف صالح، أن دائرة الشرق الأوسط ما زالت في قلب كلّ الصراعات الإقليمية والعالمية. وتتسع هذه الدائرة وتضيق بحسب الحسابات والمصالح الاقتصادية والأمنية والحسابات السياسية. خسرت أوروبا نفوذها الاستراتيجي بعد الحرب العالمية الثانية لمصلحة الثنائي الأمريكي والروسي. واليوم دخل على الخطّ اللاعبون الصيني والهندي والإقليمي المؤثرون في المنطقة. والصراع هو على الممرّات والمضائق والبوابات والطرق التجارية التي تربط البحار والقارّات بالدرجة الأساسية. لذلك الاحتمال الأكبر أن يكون قرار واشنطن وضع طنجة الضغط الإسرائيلي على نار السخّان الأمريكي، وهو ما سيفلّق أكثر من لاعب في المنطقة بعد الآن، ويدفعه للبحث عن فرص ووسائل الردّ، ورفع مستوى التعاون إلى التكامل الاقتصادي.

#### المصادر:

- 1- حرب الممرّات الاقتصادية... التكامل العربي في «عين العاصفة»، موقع عربو 22، 14 مارس/ آذار 2025.
- 2- حروب الممرّات التجاريّة: 6 خطوط... على تقاطع فلسطين، موقع أساس ميديا، 29 أغسطس/ آب 2024.
- 3- واقع الممرّات الجديدة للتجارة الدولية: الممر الصيني مقابل الممر الهندي مع استكشاف الفرص والتحديات لممر قناة السويس، موقع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 22 أبريل/ نيسان 2024.



قناة السويس تستحوذ على 12% من حركة التجارة العالمية

تبدو الورقة التي تقدّمت بها مصر إلى القمّة العربية، والتي تستهدف إعادة تعميم قطاع غرّة دون تهجير أهله، باعتبارها ورقة رئيسية من بين أوراق عدّة، سوف يلقي بها اللاعبون الرئيسيون على الطاولة خلال الفترة المقبلة، من أجل إدخال المشروعين الاقتصاديين المتنافسين حيّز التنفيذ، خصوصًا مشروع «الحزام والطريق» الذي تُمثّل مصر رأس الحربة فيه، استنادًا إلى موقعها الجغرافي، فضلًا عن وجود قناة السويس التي تُمثّل محورًا رئيسيًا وضروريًا في المشروع الصيني، وخاصة منطقة محور قناة السويس، التي تحظى باهتمام صيني كبير، عبر سعي الصين الدائم لصيخ استثماراتها في تلك المنطقة، وإقامة العديد من المشروعات الجادّة التي تبرز آفاقًا أرحب، لتطويع التعاون المصري - الصيني المشترك في الفارة الأفريقية.

#### سلاح ذو حدين

منذ عام 2013، وعلى مدار أكثر من عقد، ظلّت مبادرة «الحزام والطريق» التي أطلقها بكين تُمثّل في نظر الكثير من دول الجنوب، أملًا جديدًا يستهدف محاولة تغيير نمطيّة النظام الدولي الحالي، أو على الأقلّ إحداث خروقات في شقّه الاقتصادي، من نظام تُهيمن عليه الولايات المتحدة، إلى نظام متعدّد الأقطاب، قبل أن يفاجئ الرئيس الأمريكي السابق جو بايدن العالم في ديسمبر/ كانون الأول 2023 خلال قمة مجموعة العشرين في العاصمة الهندية نيودلهي، بالإعلان عن مشروع إنشاء الممرّ الاقتصادي الجديد، الذي يربط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، والذي يضمّ إلى جانب دول الاتحاد الأوروبي، مجموعة من الدول العربية من بينها الإمارات والسعودية والأردن، إلى جانب (إسرائيل)، ضمن مبادرة أطلق عليها حينها اسم «الشراكة من أجل الاستثمار في البنية التحتية العالمية».

المبادرة التي تعتمد على تعزيز حركة التجارة العالمية، عبر تطوير الاتصال الرّقمي، وبناء شبكة عبور فعّالة وموثوقة، تبدأ من الهند مرورًا بـ «بحر العرب»، ثمّ برّا عبر الأراضي الإماراتية



الممرّات تلعب دورًا مهمًا في حركة التجارة العالمية وتمنح الأطراف المؤثّرة فرص التفوّق والسيطرة

في عام 1982، خرج كاتب إسرائيلي يُدعى عوديد بنون، كبير مستشاري وزارة الخارجية، بمخطط جهنمي يهدف لتقسيم دول الشرق الأوسط إلى دويلات وكيانات صغيرة، تفزقها الأعراق والأديان والطوائف.

وحسب الكاتب، فإن هذه الدول التي يفزقها الدين والعرق، سيجمعها تعاون اقتصادي مركزه (تل أبيب). وذلك وفق خطة شمعون بيريز، الرئيس الأسبق للكيان الإسرائيلي، التي طرحها في كتابه بعنوان «الشرق الأوسط الجديد».

وانطلاقاً من هذه الأفكار، وُلدت فكرة مشروع يسهم بربط هذه الكيانات، عُرف باسم «ممر داود»، وهو طريق اقتصادي نافذ، من المُفترض أنه سيخرج من الكيان مروراً بالأراضي السورية، حتى يحطّ في النهاية على ضفاف نهر الفرات.

وفي ضوء التطورات الدراماتيكية التي تشهدها سوريا حالياً، يتزايد الحديث داخل الكيان الإسرائيلي عن «ممر داود»، لكي يشكل رأس جسر بري لاخترق بلاد الشام حتى شمال العراق، توطئة لاختبار إمكانية تمدد الاحتلال في أراضي الدول العربية، تحقيقاً لفكرة «إسرائيل الكبرى».

والمشروع، كما تتخيله الدوائر المُفكرة الإسرائيلية، هو شريط جغرافي ضيق يمتد عبر قلب المشرق، يبدأ من مرتفعات الجولان المحتلة في الجنوب الغربي، ويمر بالمحافظات السورية الجنوبية المحاذية لـ (إسرائيل) والأردن، وهي القنيطرة ودرعا، ثم يتسع شرقاً عبر السويداء في جبل حوران ويدخل البادية السورية باتجاه معبر «التنف» الاستراتيجي على الحدود السورية-العراقية-الأردنية.

### حلم «إسرائيل الكبرى»

تعتمد (إسرائيل) بشكل علني على سردية «إنسانية» مزيفة لإضفاء الشرعية على تدخلاتها الإقليمية، عبر تأسيس نفوذ في مناطق رئيسة تحت ستار حماية الفئات الضعيفة. يتجلى ذلك بإعلانها المتكرر بحماية الأقليات السورية. فيتزامن توقيت وسياق تركيزها المتزايد على «الحماية» مع أهدافها الاستراتيجية المتمثلة في تفتيت وإضعاف الدولة السورية.

وحسب التنظير الصهيوني التوراتي، فإن (إسرائيل) تتطلع لإقامة محور أو ممر جيوسياسي، ينطلق من شمال فلسطين عبر الجولان ومحافظتي درعا والسويداء. ومن ثم التمدد في الأراضي السورية الشرقية نحو الشمال، وصولاً إلى شرق الفرات على الحدود التركية-العراقية، والدخول بلسان جغرافي من محافظة الأنبار العراقية إلى كردستان العراق.

ويرتبط المخطط بفكرة «إسرائيل الكبرى»، أو مملكة بني إسرائيل التاريخية المزعومة في عهد النبي داود، ما يشير إلى أهداف (إسرائيل) الاستعمارية الرامية إلى التمدد والسيطرة عبر التحكم بالجغرافيا. وتحتل (إسرائيل) الآن أجزاء واسعة من محافظة القنيطرة السورية المحاذية لفلسطين المحتلة، وهي تعمل بالتعاون مع بعض القوى السورية، وعلى رأسهم زعماء دروز موالين لها، لإنشاء كيان موالٍ لها في محافظة السويداء.

وإذا استطاعت (إسرائيل)، تحت إشرافها وسيطرتها، الوصل جغرافياً بين محافظة القنيطرة وبين السويداء، ومن ثم فتحت طريقاً بين السويداء جنوباً وشرق الفرات شمالاً، فإن ذلك سيُعد نجاحاً استراتيجياً لها، سيكون له الكثير من التداعيات الجيوسياسية الخطيرة، ليس على سوريا فحسب، بل على دو المنطقة برمتها.

التمدد الجغرافي داخل الأراضي السورية، وصولاً إلى شرق الفرات، سيكون توطئة للوصول إلى كردستان العراق عبر محافظة الأنبار العراقية، فيكتمل هنا ما يسمى «ممر داود».

ويؤكد المراقبون، أن إنجاز هذا المشروع الاستعماري يعتمد على مستوى نجاح (إسرائيل) في توظيف الأقليات الطائفية والعرقية، وهذا ما تعمل

يأتي ضمن مخطط إسرائيلي لتقسيم سوريا

ممر داود...

هل يتحول

«الحلم التوراتي»

إلى حقيقة؟

يوسف شرف الدين

«حزب الله».

وهناك هدف آخر، وليس أخيرًا، هو الاقتراب من حدود تركيا الجنوبية، وتهديد أمنها الإقليمي كدولة منافسة ومزاحمة لـ (إسرائيل) في الشرق الأوسط، وتقليص نفوذها داخل سوريا بعد إسقاط نظام بشار الأسد.

وإذا ما حاولنا قراءة مشروع «ممر داوود» ضمن أبعاده الاستراتيجية الأعمق، فإن السؤال الجوهرى لا يقتصر فقط على ما إذا كانت (إسرائيل) تسعى إلى إنشاء ممر بري لأغراض أمنية- لوجستية بحتة، بل يمتد إلى فهم هذا المشروع باعتباره جزءًا من استراتيجية أشمل لصناعة الوقائع على الأرض وتشكيل هندسة إقليمية جديدة.

إن (إسرائيل)، التي خبرت على مدى عقود معنى أن تكون محاطة بجغرافيا عدائية، تدرك أن السيطرة الأمنية وحدها لا تكفي لتحقيق الاستقرار الدائم، بل يتطلب الأمر خلق بنية تحتية إقليمية ترتبط عضوياً بمصالحها وتحول وجودها من حالة استثنائية إلى حقيقة طبيعية لا يمكن تجاوزها.

هذا الطموح يتضح في الطريقة التي أعادت بها (إسرائيل) تشكيل سياساتها تجاه الأطراف العربية، فقد انتقلت من نموذج المواجهة العسكرية المباشرة إلى نموذج أكثر نضجًا قوامه اختراق شبكات الاقتصاد والطاقة والنقل، كما

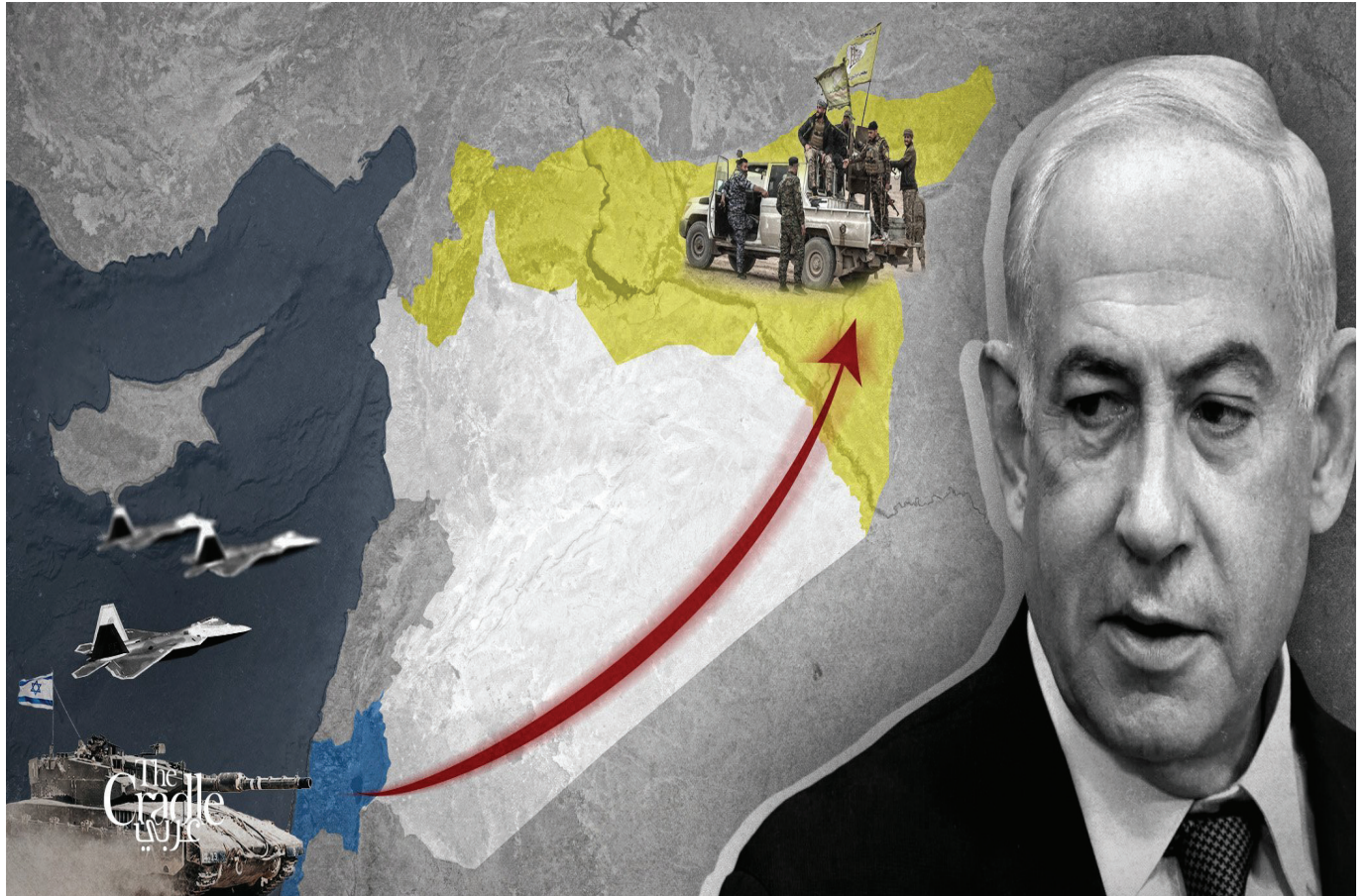
عليه (إسرائيل) وقوى الاستعمار بإثارتها الأبعاد الطائفية والعرقية، بعيدًا عن الحس الوطني أو الانتماء لفكرة الأمة، لإبقاء دول المنطقة ممزقة، مستنزفة، وغير قادرة على حماية نفسها.

## أهداف المشروع الخفية

الأهداف الخفية المنشودة لمشروع «ممر داوود»، تتمثل في عدة أمور، منها توسيع مساحة (إسرائيل) بالسيطرة على أراضٍ عربية كجزء من إسرائيل الكبرى إن استطاعت إلى ذلك سبيلًا، وإن لم تتوفر الظروف والبيئة المناسبة لذلك، فيمكن تحويل الممر إلى منطقة هيمنة لـ (إسرائيل) بالتعاون مع «الدروز» في الجنوب بغطاء أمريكي. والهدف الثاني، هو خلق بيئة لتقسيم سوريا على أساس طائفي وعرقي؛ كيان درزي جنوب سوريا في السويداء، وعلوي على الساحل، وسني عربي في الوسط، ما يؤدي إلى إضعاف سوريا وإنهاكها على المدى الطويل. هذا، فضلًا عن الفصل بين سوريا والعراق، وإضعاف فرص التنسيق بينهما كدولتين عربيتين مهمتين.

أما الهدف الأكبر الذي تسعى له (تل أبيب)، فهو إضعاف النفوذ الإيراني بقطع خط التواصل بين طهران وبيروت، عبر السيطرة على الحدود الشرقية لسوريا مع العراق، ما يعني إضعاف

## الممر يشكل رأس جسر بري لاختراق بلاد الشام حتى شمال العراق تحقيقًا لفكرة «إسرائيل الكبرى»



يتمشى هذا المشروع مع السياسة الإسرائيلية التقليدية القائمة على التحالف مع الأقليات الإقليمية

مشروع ممر داود، الذي يندرج ضمن سياق أوسع يعكس السعي الإسرائيلي لإعادة تشكيل موازين القوى في الجوار السوري.

يضيف الصوالحة، أن إسرائيل تنظر إلى الوضع السوري المضطرب، بوصفه فرصة استراتيجية لإحياء مشاريعها الهيكلية الكبرى، وعلى رأسها مشروع «ممر داوود»، فقد باتت ترى في الفوضى الحالية بيئة ملائمة لتمير هذه المشاريع تحت غطاء اقتصادي- لوجستي. بمعنى أدق، (إسرائيل) تراهن على أن الاضطراب السوري سيفتح لها نوافذ جديدة على مستوى السيطرة غير المباشرة على الأرض، وعلى مستوى إعادة تشكيل خارطة المصالح الإقليمية في الشرق الأوسط.

#### المصادر:

- 1- ما قصة مشروع ممر داود الإسرائيلي؟، موقع الجزيرة نت، 18 أبريل/ نيسان 2025.
- 2- ممر داود.. والحلم الصهيوني في الوصول إلى نهر الفرات عبر سوريا، موقع القدس، 29 ديسمبر/ كانون الثاني 2024.
- 3- «ممر داود» الإسرائيلي.. مشروع حقيقي أم سيناريو قائم على التهويل؟، موقع ألترا سوريا، 6 أبريل/ نيسان 2025.

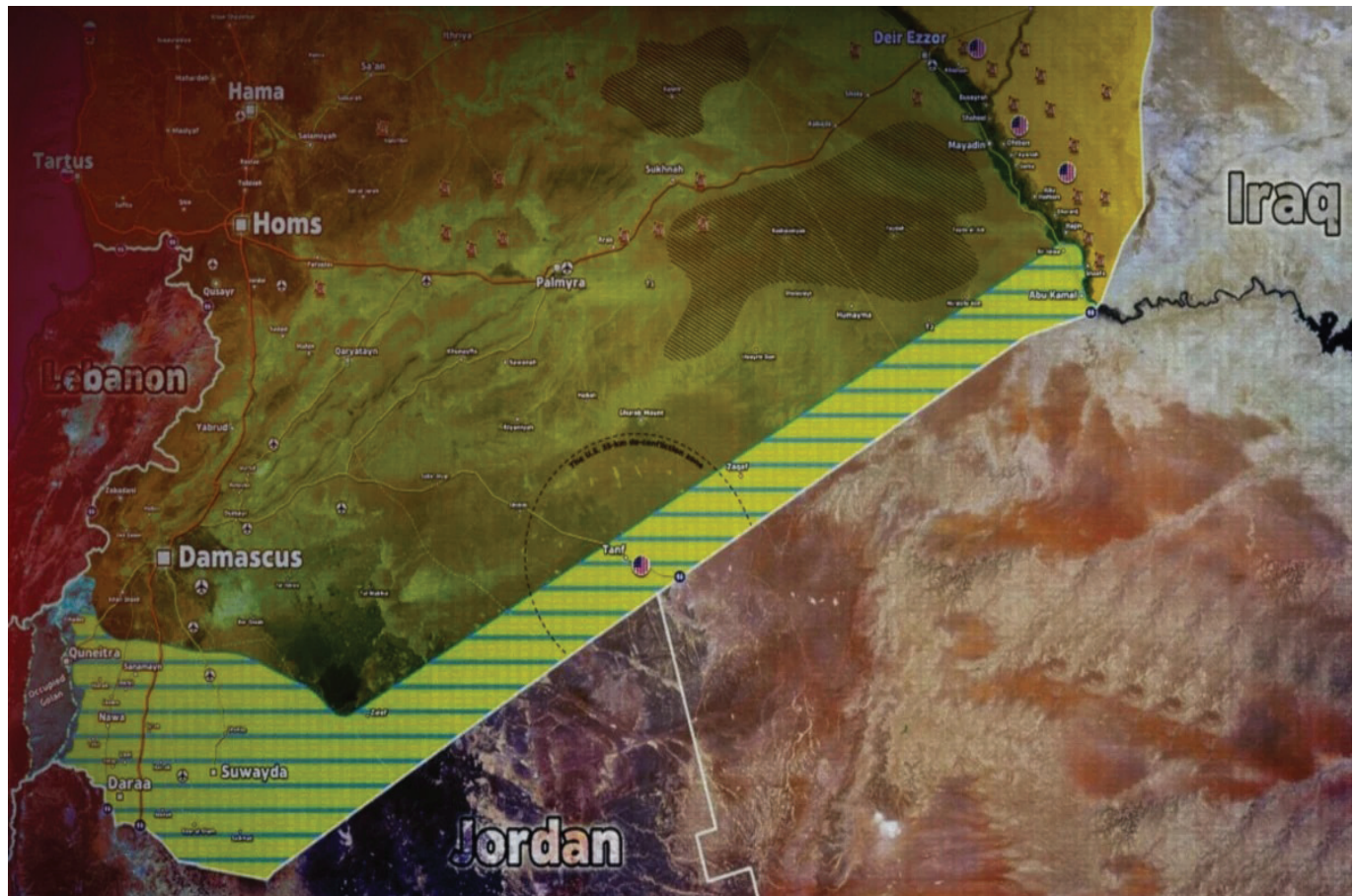
تجلى في «الاتفاقيات الإبراهيمية» ومشاريع الغاز والربط اللوجستي.

من هذا المنظور، يمكن اعتبار «ممر داوود» ليس مجرد مشروع أمني، بل خطوة استراتيجية تهدف إلى تغيير قواعد اللعبة في المشرق العربي برمته، عبر فرض واقع جديد يجعل من (إسرائيل) محورًا حيويًا للتجارة والربط بين آسيا وأوروبا.

وهنا تبرز فكرة «خلق الوقائع على الأرض» باعتبارها منهجية إسرائيلية ثابتة، حيث يتم استغلال كل نافذة ضعف أو فراغ سياسي لإرساء معالم جديدة يصعب على الأطراف الأخرى التراجع عنها لاحقًا. هذا ما شهدناه في الضفة الغربية من توسع استيطاني، وفي الجولان من محاولات لشرعنة الاحتلال، والآن يظهر على شكل مشاريع هيكلية في صورة «ممرات اقتصادية» تحاول إعادة تعريف خطوط النفوذ والهيمنة الإقليمية.

ويقول مصطفى صوالحة، الباحث المختص في الشؤون الإسرائيلية، إنه في ظل حالة التصدع العميق التي تمرّ بها المنطقة، تتحرك (إسرائيل) بخطى مدروسة لتعزيز طموحاتها الإقليمية القديمة- الجديدة، مستفيدة من التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة السورية. وما كان يُعد سابقًا مجرد تكهنات أو تصورات نظرية بات اليوم يُطرح كاحتمال أكثر واقعية المتمثل بـ

## الهدف الأكبر من المشروع هو إضعاف النفوذ الإيراني بقطع خط التواصل بين طهران وبيروت



مشروع «ممر داوود» الإسرائيلي في سوريا

# «ممر داوود» في الإيديولوجيا الإسرائيلية



يتماشى المشروع مع استراتيجية إسرائيل المعروفة باسم «تحالف الأطراف» (من اليمين)

ويوضح الربط الصريح بين «ممر داوود» ومفهوم «إسرائيل الكبرى» كيف تُستخدم السرديات الدينية والتاريخية العميقة لتشريع الطموحات الجيوسياسية والتوسع الإقليمي المعاصر. هذا يشير إلى أن المشروع ليس مجرد استجابة عملية للمخاوف الأمنية، بل هو مدفوع برؤية طويلة الأمد ومُشبعة أيديولوجيًا لـبسط الهيمنة الإقليمية على مناطق أوسع من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويتماشى المشروع مع استراتيجية (إسرائيل) المعروفة باسم «تحالف الأطراف» أو «عقيدة المحيط»، والتي تتضمن بناء علاقات مع قوى غير عربية أو طرفية (مثل إيران قبل الثورة وتركيا تاريخيًا) وتشكيل تحالفات مع أقطاب عرقية وطائفية (مثل الدروز) في الدول العربية المجاورة، لاختراق «الجدار العربي» المحيط بـ (إسرائيل) وتوسيع نفوذها الجيوسياسي.

وتترجم هذه الاستراتيجية في دعم الدروز في سوريا تحت غطاء إنساني يحمل أهدافًا استراتيجية. وبعد هذا التفتيت يسهل بعد ذلك النفوذ والسيطرة الإسرائيلية على مناطق وموارد محددة، بينما يخلق في الوقت نفسه مناطق عازلة ويضعف الخصوم المحتملين.

يرتبط المشروع ارتباطًا وثيقًا بمفهوم «إسرائيل الكبرى»، وهو مفهوم توسعي محوري للصهيونية. تستند هذه الرؤية، التي تُنسب إلى مؤسس الصهيونية تيودور هرتزل، إلى خريطة توراتية تمتد من نهر النيل في مصر إلى نهر الفرات في العراق.

وتشير «إسرائيل الكبرى» إلى تعاريف توراتية مختلفة لأرض (إسرائيل)، تتراوح من نطاق أضيّق (الأرض المقسمة بين الأسباط الاثني عشر) إلى منطقة أوسع بكثير «من النيل إلى الفرات». ولا يحمل هذا المفهوم أبعادًا تاريخية ودينية فقط، بل يخدم طموحًا جيوسياسيًا، يهدف إلى زيادة قوة (إسرائيل) وسيطرتها على منطقة أوسع.

ويُسمى المشروع «ممر داوود» لأنه، وفقًا للتفسيرات الصهيونية، امتد حكم الملك داوود (ومن بعده سليمان) في العصور القديمة حتى نهر الفرات. وتوفر هذه السردية التوراتية تبريرًا تاريخيًا ودينيًا للطموحات الإقليمية المعاصرة. ومن المهم ملاحظة أنه بينما يُعتبر داوود نبيًا في الإسلام، فإن الإسرائيليين ينظرون إليه بشكل أساسي كملك ومؤسس «مملكة إسرائيل الكبرى».

## مشروع ممر داوود في سوريا

### البوابة نحو إسرائيل الكبرى

#### ما هو ممر داوود؟

مشروع استراتيجي إسرائيلي غير معلن وهو عبارة عن شريط جغرافي يهدف إلى إعادة رسم خريطة منطقة المشرق العربي من أجل فرض الهيمنة الإسرائيلية سياسيا وعسكريا واقتصاديا

#### الهدف الرئيسي

بسط النفوذ الإقليمي عبر:

- السيطرة على الممرات الاستراتيجية
- تعزيز النفوذ الأمني والاقتصادي
- تقويض استقرار الدول المحيطة

#### أدوات التنفيذ

- بناء مستوطنات
- عمليات عسكرية متفرقة
- زعزعة استقرار الدول المجاورة

#### امتداد المشروع

يبدأ من مرتفعات الجولان المحتلة في الجنوب الغربي ويمر بالمحافظات السورية الجنوبية المحاذية لإسرائيل والأردن، وهي القنيطرة ودرعا ثم يتسع شرقا عبر السويداء في جبل حوران ويدخل البادية السورية باتجاه معبر التنف الاستراتيجي على الحدود السورية العراقية الأردنية

#### خلفيات أيديولوجية

المشروع يعد خطوة في طريق تنفيذ رؤية "إسرائيل الكبرى" ويلاحظ تزامنه مع ظهور قواعد عسكرية أمريكية في المناطق التي كان يسيطر عليها تنظيم "داعش" الإرهابي سابقا في سوريا





الهند تبحث عن التفوق الاستراتيجي على الصين في سباقهما في المحيط الهندي

## النزاعات الإقليمية عقبة أمام المبادرات الطموحة

# الممرات الاقتصادية... على كف «عفريت السياسة»

إسراء حبيب

اكتسبت مشاريع تحويل الحدود الوطنية بين الدول إلى «ممرات اقتصادية» تصل بين البلدان والقارات، اهتمامًا كبيرًا في الأعوام الأخيرة، حيث تمثل هذه الممرات تحولًا مهمًا في التعاون الإقليمي، وتسهم في تعزيز التواصل والتجارة، وتهدف إلى توفير ممرات فعالة من حيث التكلفة لنقل البضائع وتسهيل حركة الأفراد والاستثمارات عبر الحدود.

وعلى الرغم من أن مشروعات ممرات التجارة المارة بدول الشرق الأوسط، توفر لدول المنطقة العديد من المكاسب، إلا أن استدامة هذه المشروعات لا تزال موضع شك، لأن النزاعات الإقليمية تقف عقبة أمام هذه المبادرات الطموحة، التي يعتمد نجاحها على تخفيف التوترات الجيوسياسية في المنطقة، وإنهاء العدوان الإسرائيلي على غزة، ووضع حد لما يحدث في «مضيق هرمز» الذي هددت إيران بإغلاقه مرارًا. وهو ما يعني أن ضمان الأمن الإقليمي هو مفتاح بدء هذه المشاريع العمل فعليًا، أو إنهائها قبل أن تبدأ.

وتسلط المخاوف إزاء تصاعد التوترات المتصاعدة بين إيران و(إسرائيل)، الأضواء على العوائق الجيوسياسية التي تؤثر على ممرات ومشروعات الربط التجاري بين الشرق والغرب المخطط لإقامتها، أو تلك الجاري العمل عليها في الشرق الأوسط. كما جاءت الحرب الدائرة في غزة لتبرز التأثيرات على استخدام ممرات التجارة، أو تعطيلها.

ولم يكد يمر شهر واحد على إعلان زعماء عالميين بقيادة الرئيس الأمريكي جو بايدن، في سبتمبر/ أيلول 2023، عن اتفاق لإنشاء ممر اقتصادي يربط الهند بالشرق الأوسط وأوروبا،



أردوغان:

لن يكون

هناك «ممر

اقتصادي»

يربط جنوب

آسيا بأوروبا عبر

الخليج العربي

دون مشاركة

تركيا



### تركيا ليست طرفاً في الممر الاقتصادي الجديد بين الهند والخليج وأوروبا

بالموانئ الكبرى في أوروبا الجنوبية والغربية، على أن يتم ربطه بواسطة شريان سلك حديدية يربط الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالأردن و(إسرائيل).

وتشير تقارير، إلى أنّ (إسرائيل) هي من اقترحت فكرة ربط دول المنطقة بواسطة السلك الحديدية، خلال اجتماعات منتدى I2U2. ولكن مع سقوط مئات الآلاف من الشهداء والمصابين في غزة، واستفحال الغضب الشعبي ضد الكيان الإسرائيلي في العالم العربي، فإن من المُستبعد أن تشارك دول الخليج الكبرى في مشروع من هذا النوع إلى جانب (إسرائيل). من غير المرجح أن يكتسب أي مشروع لتعزيز الترابط الإقليمي زخماً في ظل استمرار الحرب في غزة. كذلك، من المُستبعد إحراز أي تقدّم في تطوير المسار الشمالي للممر الاقتصادي، الذي يُفترض أن يعبر في الأردن، من دون اتّصاف من سيدير قطاع غزة بعد نهاية الحرب، ووفق أي ترتيبات محتملة.

وتأمل الهند - من جانبها - في نجاح الممر، لاسيما مع سعيها لتعزيز علاقاتها مع المنطقة العربية، فقد سجل التبادل التجاري بين الهند والمنطقة العربية التي تعتبر أكبر شريك تجاري لها حوالي 240 مليار دولار، وبالأخص مع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث سجل التبادل التجاري نحو 184 مليار دولار في الفترة 2022 - 2023، وبالتالي يوفر ذلك الممر فرصاً متعددة للهند، لزيادة حجم تبادلها التجاري مع دول الخليج خلال السنوات المقبلة. ويرى الخبير الاقتصادي، حسام عايش، أن «هذا الممر

ليكون ممر التجارة الأكثر طموحاً بين الغرب والشرق، حتى اندلعت نيران الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في أكتوبر/ تشرين الأول من العام نفسه، لتوقف المشروع.

المشروع، الذي يحظى بدعم أمريكي كبير، يهدف ضمن أهدافه الاستراتيجية إلى عزل إيران جغرافياً واقتصادياً. فهو لا يمر عبر أراضيها، كما أنه سينقل مركز الثقل إلى الخليج العربي. الأمر الذي ترفضه طهران جملة وتفصيلاً.

أما من جهة تركيا، فإن إقصاء أنقرة من «الممر الاقتصادي الجديد» جعلها أكثر المتضررين من هذا المشروع؛ وتبين هذا من هجوم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان علناً على المشروع، والدول المشاركة فيه، وقوله: «لن يكون هناك ممر دون تركيا، والخط الأكثر ملاءمة لحركة المرور من الشرق إلى الغرب هو الخط العابر من تركيا».

ويقول الأكاديمي الأمريكي جون كالابريسي، إن مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا يواجه تحديات جمة، من حيث قابليتها للاستمرار. فالحرب الإسرائيلية الدائرة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 في قطاع غزة، التي تُذكرنا بالتأثير المُخرب للجغرافيا السياسية مهما كانت الخطط مُحكمة، أدت إلى تأخير إنجاز المشروع، وقد يؤدي إلى تعليق الممر الشمالي الذي يمتد في (إسرائيل) إلى أجل غير مسمى.

يضيف كالابريسي، أن نقل البضائع بسلامة من خلال المسار الشمالي للممر، يعتمد على تطبيع العلاقات بين دول الخليج و(إسرائيل)، ذلك أنّ مرفأً حيفا سيشكل على الأرجح البوابة الرئيسية للمسار البحري الذي يربط الشرق الأوسط



مشاريع  
الممرات  
ستواجه الكثير  
من العقبات  
الجيوسياسية  
في منطقة  
خليئة  
بالاضطرابات  
مثل الشرق  
الأوسط



هل أفشلت حرب غزة خطط الممر الهندي لصالح طريق التنمية؟

وسياسية، في ضوء العقوبات المفروضة على طهران. ولا يقتصر الأمر على التوترات الجيوسياسية في «مضيق هرمز»، وإنما قد تتعرض مشروعات النقل العابرة للحدود لتوترات قد تعيق تقدم أهدافها، لاسيما «طريق التنمية» العراقي الذي ينقل التجارة بين الشرق والغرب عبر العراق وتركيا، فلا تقتصر العوائق على تحديات التمويل والتنفيذ التي يواجهها المشروع، بل يواجهه توترات داخلية ناشبة في إقليم كردستان العراقي، إذ يرى الإقليم أن عدم مرور المشروع في أراضيه هو خطة خلفها دوافع سياسية، تستهدف إضعافه اقتصاديًا في نهاية المطاف.



أكاديمي

أمريكي: حرب

غزة قد تؤدي

لتعليق مبادرة

ممر «الهند-

الشرق الأوسط

-أوروبا» لأجل

غير مسمى

## ■ المصادر:

- 1- عوائق مستجدة: مشروعات الممرات الاقتصادية في الشرق الأوسط، موقع المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 26 أبريل/ نيسان 2025.
- 2- الحرب تؤخر مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا... ولكن لا تلغيه، موقع معهد الشرق الأوسط، 5 ديسمبر/ كانون الثاني 2023.
- 3- «الممر الاقتصادي الجديد» الأهمية والعقبات، موقع وكالة أنباء هاوار، 29 فبراير/ شباط 2024.
- 4- «بعد حرب غزة».. ما مصير ممر التجارة الأكبر بين الشرق والغرب؟، موقع الخليج أون لاين، 24 يناير/ كانون الأول 2024.

الاقتصادي لن يرى النور خلال السنوات القليلة القادمة؛ فالحرب في غزة والتوترات الإقليمية القائمة تجعله بعيداً عن التنفيذ». وأضاف عايش، أن بدء تنفيذ مثل هذا المشروع الكبير يحتاج إلى استقرار في الشرق الأوسط، وهذا لن يتحقق إلا بحل القضية الفلسطينية، وإنهاء التوترات في اليمن وسوريا وغيرها من الدول، لذلك من الصعب تنفيذه حالياً. من جهة ثانية، وحسب الخبراء، يتطلب الأمر تخطيطاً دقيقاً وشاملاً للمشروعات وإعداد دراسات جدوى بشأن العائد منها، حيث ستواجه الممرات الكثير من العقبات الجيوسياسية والتمويلية، خاصة في المناطق المليئة بالاضطرابات مثل الشرق الأوسط.

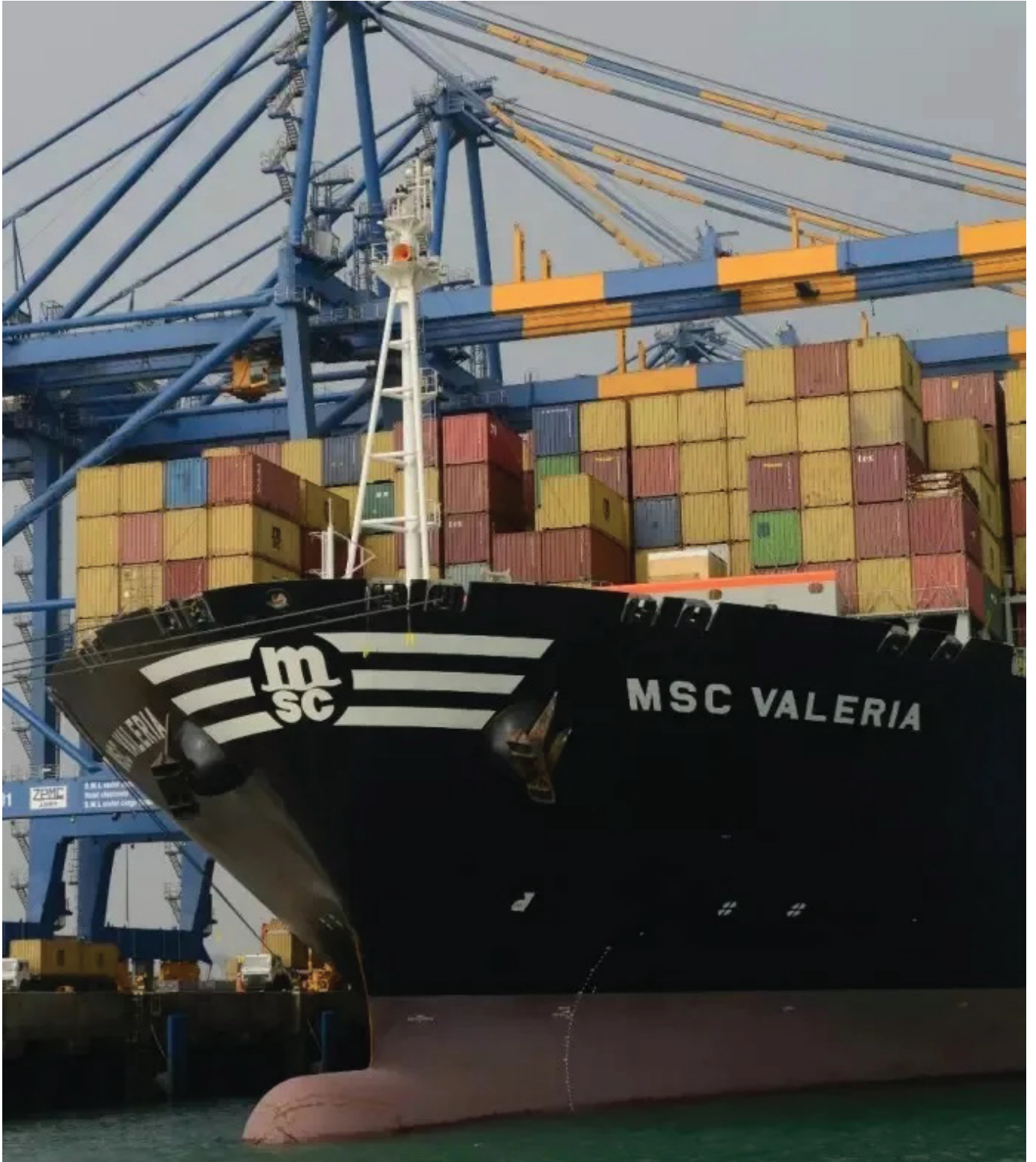
وهذه المشروعات، وإن كانت تهدف إلى الربط بين مناطق مختلفة وتسهيل حركة السلع والخدمات والأشخاص، إلا أنها في ظل التوترات الجيوسياسية قد تؤدي إلى نتائج عكسية، لاسيما أن تباين الأوضاع الاقتصادية أو المنافسة على المنافع المُحقَّقة من هذه المشروعات قد تؤدي إلى تفاقم التوترات القائمة بالفعل، وارتباط ذلك بمركزية الدور في دعم التجارة العالمية، وتعميق الثقل الاستراتيجي للدول التي تمر بها تلك الممرات.

ويؤخذ في الاعتبار أيضاً أن التوتر في «مضيق هرمز» قد يقلص من فعالية «طريق التنمية» التركي- العراقي، وذلك على غرار ممر IMEC، حيث أن المضيق هو المنفذ الوحيد لعبور السفن من وإلى موانئ دول الخليج العربي، ويُعد البديل هو الاعتماد على إيران في نقل التجارة من الشرق لدول المنطقة، ولكن يواجه ذلك الأمر بتحديات لوجستية واقتصادية

مشروع عابر للحدود سيمرّ عبر الشرق الأوسط

# ممر «الهند- أوروبا» يواجه تحديات كبيرة

سحر عزوز



الممر بين الهند والشرق الأوسط



## الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا

مجالات وولايات قضائية مختلفة قدرًا هائلًا من الاستثمار والتنسيق. وي طرح ضمانًا التزامًا طويل الأمد من الأطراف المعنية تحديًا إضافيًا، لا سيما في وجه الأولويات المتنافسة والوجود الراسخ لمبادرة «الحزام والطريق» الصينية. كما يهدف الممر إلى تعزيز الترابط الرقمي، من خلال شبكة من الكابلات الكهربائية البحرية وتوفير مسار لإنتاج «الطاقة الخضراء» وتوزيعها، فهو يندرج الممر الاقتصادي ضمن سلسلة «مبادرات الترابط» التي أطلقت في الأعوام الأخيرة، والتي تركز على تطوير البنى التحتية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وإعطاء الأولوية للمشروعات الخضراء.

### الخليج طريقًا للتجارة الدولية

يقول الخبراء، إنه في حال تنفيذ الممر بالكامل، فسيُعزّز موقع الخليج، باعتباره طريق التجارة الأساسي الذي يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا. كذلك، سيسهّل المشروع تصدير «الطاقة الخضراء» المنتجة في المنطقة إلى قرارات أخرى.

وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، يساهم المشروع في رؤيتها لعام 2030 الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى البعيد، عبر تعزيز السياحة والاستثمار واللوجستيات وإفساح المجال أمام انتقال محلي في مجال الطاقة نحو مصادر متجددة. كذلك، يمكن أن يساهم الممر في تكريس موقع المملكة كمركز لوجستي عالمي، وهو أحد أهداف الاستراتيجية الوطنية للنقل

في سبتمبر/أيلول 2022، أعلن عن الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC). وذلك على هامش قمة «مجموعة العشرين» في العاصمة الهندية نيودلهي. سيضم المشروع ممرين منفصلين، بحيث يربط القسم الشرقي بين الهند وشبه الجزيرة العربية، والقسم الشمالي بين دول الخليج وأوروبا.

ويُظهر النطاق الجغرافي للممر، المدعوم بقوة من الولايات المتحدة، أن هدفه الرئيس هو بناء شبكة متعددة الوسائط تبدأ في الهند، ومرورًا بالإمارات العربية المتحدة، وتستخدم نظام سكة حديدية عبر المملكة العربية السعودية والأردن و(إسرائيل)، قبل الوصول إلى الموانئ الأوروبية، عبر البحر المتوسط.

يقترح مشروع الممر الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، نظامًا للشحن من السفن إلى السكك الحديدية، متجاوزًا قناة السويس، ويطمح المشاركون فيه أن يكون طريقًا تجاريًا متعدد الوسائط، لربط الهند بأوروبا عبر الشرق الأوسط، ما قد يؤدي إلى تقليل أوقات الشحن بنسبة 40 في المئة.

وبعيدًا عن النقل، يهدف هذا الممر إلى تعزيز الترابط الرقمي وإنشاء شبكة الطاقة المتجددة وتسهيل إنشاء خط أنابيب هيدروجين أخضر، ما يوفر لأوروبا مصدر طاقة بديلًا عن الغاز الطبيعي والهيدروكربونات الأخرى من روسيا.

غير أن ذلك يستدعي التغلب على مجموعة من العقبات التقنية والمالية. يتطلب بناء البنى التحتية الضرورية في



الممر سيعزّز موقع الخليج باعتباره طريق التجارة الدولي الأساسي الذي يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا



### يتيح مشروع الممر الاقتصادي عديداً من الفرص الواعدة للدول المشاركة

من هذا الممر الجديد، ناهيك عن أنّ الصين وقّعت أكثر من 200 اتفاقية تعاون مع 152 بلدًا و32 منظمة دولية وحشدت ما يقارب 1 تريليون دولار أمريكي ونقّدت حوالي 3,000 مشروع منذ انطلاق مبادرتها.

### عقبات على طريق الممر

بينما أبدت الهند حماساً لمشروع الممر، وأظهرت فرنسا التزامها من خلال تعيين مبعوث خاص، لا يزال الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا يواجه عقبات جمة، أبرزها العقبات اللوجستية والمالية والتحتي المتمثل في حشد الدعم الإقليمي واسع النطاق.

ويظل المشهد الجيوسياسي المعقد في الشرق الأوسط العائق الأبرز أمام المشروع، حيث تخلق التوترات الإقليمية بيئة متقلّبة، في ظلّ التصعيد الحاصل بين (إسرائيل) وإيران، والإبادة الجماعية المستمرة في قطاع غزة، والحرب على لبنان، والصراع في سوريا واليمن. وهذه الصراعات قد تدفع المستثمرين والأطراف المعنية، إلى التردد في الالتزام بالممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، نظرًا للمخاطر المرتبطة بالعمل في بيئات متقلّبة.

من جهة ثانية، يتطلّب الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا تنسيقاً عن كثب بين الحكومات والشركات. ولكن في الوقت الحالي، ما من آلية تنسيق شاملة وعابرة للحدود تتناول كلّ جانب على حدة بين أعضاء مجموعة الدول الصناعية السبع لتوفير التمويل والاستثمارات لتطوير بني تحتية بمعايير عالية.

والخدمات اللوجستية. أما بالنسبة إلى الإمارات العربية المتّحدة، فيتماشى الممر مع جهود أبو ظبي للاستفادة من عدّة منصات تعاون تضمّ مجموعة مصغّرة من الأطراف المعنية، مثل منتدى I2U2 (الذي يضمّ إسرائيل والهند والإمارات العربية المتّحدة والولايات المتّحدة) ومبادرة التعاون الثلاثية (التي تضمّ الإمارات العربية المتّحدة وفرنسا والهند)، ولإنجاز اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) مع الهند.

ويرجّح بعض المراقبين لأطروحات مفادها أنّ الممر يشكّل تطوّرًا جيوسياسيًا سيغيّر قواعد اللعبة، ويتمثل هدفه الضمني في إبعاد دول المنطقة عن مبادرة «الحزام والطريق» الصينية - علمًا بأنّ السعودية والإمارات لا تؤيدان هذا الهدف. وبدلاً من الدخول في مواجهة أو تنافس مع الصين، تُعتبر الرياض وأبو ظبي أنّ المشروع يشكّل فرصة لتعزيز الجهود الحالية لتنويع اقتصاديهما. فقد وقّعت كل من السعودية والإمارات على مبادرة «الحزام والطريق» سعياً إلى جذب استثمارات صينية لمشاريع البنى التحتية والشبكات الرقمية لديهما. كذلك، عبّرت الدولتان عن دعمهما لمبادرة التنمية العالمية (GDI) ومبادرة الأمن العالمي (GSI) للصين.

ولذلك، يرى المراقبون أنّ الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، لن ينافس أو يُحيط أو يتحدى مبادرة «الحزام والطريق» الصينية، فيحلّ محلّ هذا الممر الصيني، نظرًا إلى حجم المبادرة الأخيرة وامتدادها وشعبيتها. فقد انطلقت «الحزام والطريق» قبل عشر سنوات



المراقبون:

ممر (IMEC)

الاقتصادي

المدعوم من

أمريكا لن يُحيط

مبادرة «الحزام

والطريق»

الصينية



### قادة العالم خلال قمة مجموعة العشرين في نيودلهي

الدول الخليجية إلى مجاريها وتحسّن الظروف المالية بفعل أسعار النفط المرتفعة نسبيًا. وتقول الباحثة دالية غانم، إن «الممرّ يواجه شبكة معقّدة من التحدّيات، بدءًا من العراقيل اللوجستية والقيود المالية وصولاً إلى المخاطر الجيوسياسية والشكوك الإقليمية. لكن في خضم هذه التحدّيات تكمن الفرص. فبدلاً من الاعتماد على القوى الخارجية لفرض شروطها، آن الأوان لكي تشقّ الدول طريقها بنفسها، وتستفيد من موقعها الاستراتيجي ومواردها الاقتصادية ونفوذها الدبلوماسي لخلق منطقة أكثر ترابطاً وازدهاراً، وتأخذ زمام المبادرة في رسم معالم مستقبلها».

#### المصادر:

- 1- الحرب تؤخّر مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا... ولكن لا تلغيه، موقع معهد الشرق الأوسط، 5 ديسمبر/ كانون الثاني 2023.
- 2- هل مات الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا في مهده؟، موقع وعي، 11 أغسطس/ آب 2023.
- 3- الممر الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا: رهان طموح للتغلب على العقبات الجيوسياسية في منطقة البحر المتوسط المتصدّعة، موقع مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 7 مارس/ آذار 2025.

وأثار خبراء النقل والمواصلات إشكالات لوجستية تواجه مشروع IMEC، حيث إن البضائع التي تمر بهذا الممر تحتاج إلى تحميلها أكثر من مرة، وذلك من السفن إلى سكة الحديد (ما بين الهند والإمارات)، ومن سكة الحديد إلى السفن (ما بين الإمارات وإسرائيل) إلخ. كما أن تقليل مدة النقل بنحو 40%، كما هو متوقع، لا يجعل التجارة أقل تكلفة، بالمقارنة مع طريق «قناة السويس» التقليدي. كما أن إنجاز المشروع يواجه أيضاً عقبات لوجستية، بما في ذلك آفاق النقل المتعدّد الوسائط للشحنات. فضلاً عن ذلك، قد يؤدي احتمال إخضاع الشحنات لعمليات تدقيق وتخليص جمركي في دول عدّة إلى فرض تكاليف تنفي جدوى أيّ وفورات مقدّرة. لذا، يتطلب الممر تنسيق الأنظمة الدولية والسياسات التجارية، أي توحيد السياسات على الورق وعملياً، مع الإشارة إلى أنّ نتائج هذين المسعّين غير مضمونة.

مع ذلك، فإنّ العمل المادي المطلوب قابل للتحقيق، كما أنّ العقبات التمويلية والبيروقراطية التي تعترض تنفيذ مشروع الممر يمكن اجتيازها.

في هذا السياق، انطلقت أعمال تحديث روابط السكك الحديدية في دول الخليج. كذلك، اكتمل مشروع الاتحاد للقطارات، وهو عنصر أساسي من شبكة السكك الحديدية في دول مجلس التعاون الخليجي. أمّا مشاريع السكك الحديدية في أماكن أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي فتتقدّم بزخم متجدّد بفضل عودة العلاقات بين



الخبراء: هناك عراقيل لوجستية أمام المشروع فضلاً عن القيود المالية والمخاطر الجيوسياسية والشكوك الإقليمية

## مروان محمود

مبادرة «الحزام والطريق»، هي خطة بقيمة تريليون دولار لبناء شبكات البنية التحتية والطاقة العالمية، أطلقتها الصين في عام 2013، لربط آسيا بإفريقيا وأوروبا من خلال طرق برية وبحرية. وتضم المبادرة أكثر من 150 دولة، وتعدّ واحدة من أكثر مشاريع البنية التحتية والاقتصادية طموحًا في القرن الحادي والعشرين، بالنسبة للدول المشاركة فيها، حيث تسهم الصين في مشاريع البنية التحتية لتلك الدول، وفي الوقت نفسه تستفيد من مواردها الطبيعية.

تم تصميم مبادرة «الحزام والطريق» لإحياء طرق التجارة القديمة مثل طريق الحرير. وتتكون المبادرة من مكونين، هما الحزام الاقتصادي لـ «طريق الحرير» البري

مبادرة بـ تريليون دولار  
تشارك فيها 150 دولة

# «الحزام والطريق»... العملاق الصيني يهيمن على العالم



العملاق الصيني يهيمن على العالم

## «تشكيك» في نوايا الصين

هناك تحديات ومخاوف تُطرح حول أثر «الحزام والطريق» على الدول العربية، مثل تحوّل الصين إلى دائن، أي أن تُغرقها بديون لا يمكن سداها. كما أن هناك تحديًا آخر يتجلى في التبادل الاقتصادي غير المتكافئ، حيث تُصدر الصين للدول العربية منتجات هائلة، وبالمقابل تنحصر صادرات هذه الدول في موارد الطاقة.

وفي مقابل الترحيب الكبير الذي حظيت به مبادرة «الحزام والطريق» من جانب الدول النامية، فإنها قُوبلت بالتشكيك في دوافعها من جانب بعض القوى الدولية، ومنها الولايات المتحدة والهند والدول الأوروبية، والتي نظرت إلى المبادرة باعتبارها أداة لتوسيع النفوذ الجيوسياسي والاقتصادي العالمي للصين.

ورغم المكاسب والفوائد العديدة التي حققتها «الحزام والطريق» لطرفيها الرئيسيين، الصين والدول المشاركة فيها، فقد واجهت المبادرة طيلة العقد الماضي انتقادات عدة، ترتب عليها تراجع الزخم الذي أحاط بالمبادرة عند إطلاقها قبل 12 عامًا.

وفي هذا الصدد، ترتب على الانكماش الاقتصادي العالمي في أعقاب جائحة «كورونا»، إثارة الجدل بشأن جدوى المبادرة الصينية، والاستدامة الاقتصادية للعديد من مشروعاتها، فضلًا عن مدى قدرة العديد من البلدان المستفيدة من المبادرة على سداد ديونها.

وأدى تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني إلى تراجع نشاط بكيين في دول المبادرة خلال السنوات الخمس الماضية



## الصين وقّعت اتفاقيات تعاون وشراكة ضمن المبادرة مع 21 دولة عربية منها مصر والسعودية والإمارات

الذي يربط الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى، والذي اقترحه الرئيس الصيني لأول مرة في كازاخستان عام 2013، و«طريق الحرير» البحري للقرن الـ 21. وتسعى الصين إلى تجديد التجارة البحرية على طول «طريق الحرير» التاريخي، الذي كان يربط الصين بجنوب شرق آسيا وأفريقيا وأوروبا في القرون الوسطى.

واعتبارًا من عام 2023، أصبح تأثير المبادرة واسع النطاق، حيث شاركت 147 دولة بالفعل في مشاريع أو اتفاقيات مختلفة مع الصين، وأحد المشاريع المميزة هو الممر الاقتصادي الصيني- الباكستاني الذي تبلغ قيمته 62 مليار دولار، ويعكس حجم هذا الاستثمار الضخم العائد المتوقع منه.

وتعد الدول العربية جزءًا مهمًا من المشروع، حيث وقّعت الصين اتفاقيات تعاون وشراكة مع أكثر من 21 دولة عربية، منها مصر، السعودية، سوريا، الإمارات، العراق، الكويت، قطر، الجزائر، والمغرب، حسب تقرير لوزارة الخارجية الصينية نُشر عام 2022، ما سيجعل بلدان المنطقة شريكًا رئيسيًا في المبادرة خلال السنوات القليلة القادمة.

وتهدف الدول العربية من خلال المشاركة في هذه المبادرة لتحقيق مكاسب عديدة، مثل جذب الاستثمارات وتطوير البنى التحتية في مناطقها، وتحسين النقل ومحاولة التنسيق على مختلف الأصعدة مثل السياسي التجاري والأمن التجاري وتعزيز مكانتها في اعتمادها كطرق أساسية للتجارة العالمية، ما يُحسّن اقتصاداتها الوطنية.



الصين وقّعت اتفاقيات تعاون وشراكة ضمن المبادرة مع 21 دولة عربية منها مصر والسعودية والإمارات

العلاقات التجارية بين شركاء واشنطن في الشرق الأوسط ونيودلهي، بدلاً من بكين، علاوة على اختصار طريق التجارة بين الهند وأوروبا بنسبة 40%، وتقديم بديل لمبادرة «الحزام والطريق».

### دوافع «الحزام والطريق»

يقول الدكتور علاء جراد، إن دوافع الصين وراء مبادرة «الحزام والطريق» متعددة، أولاً، أن المبادرة توفر بديلاً لطرق التجارة البحرية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة حالياً، وبالتالي تأمين التدفقات التجارية وتقليل الضعف الجيوسياسي.

ثانياً، الاستجابة للأزمة المالية التي نشبت في عام 2008، حيث توفر المبادرة سوقاً جديدة للشركات الصينية المملوكة للدولة، ما يعزز الاستقرار الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، تعمل المبادرة كحافز للتنمية الاقتصادية في المناطق المركزية الأقل ازدهاراً في الصين، وموازنة الفوارق الاقتصادية الإقليمية.

ويواجه تنفيذ هذه المبادرة الطموحة، التي ضخت فيه الصين نحو 100 مليار دولار، عدد من التحديات المؤسسية والأمنية، مع اختلاف وتنوع الأنظمة والمصالح السياسية والاقتصادية للدول المشاركة.

التحدي الأول، يتمثل في وجود حوكمة ضعيفة، وبيروقراطية عميقة، وعدم استقرار سياسي محتمل، حيث تمتلك الدول المشاركة في المشروع نظاماً سياسية واقتصادية متنوعة ومختلفة، مع وجود مخاطر قانونية



## تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني أدى إلى تراجع نشاط بكين في دول المبادرة بنسبة 40% خلال الأعوام الماضية

بنسبة 40%، مقارنة بذروة هذا النشاط في عام 2018. وقد مثل تفشي جائحة «كورونا» أحد الأسباب الرئيسية لهذا التراجع، إذ تسببت الجائحة في الحد من قدرة الشركات والأموال الصينية على الاتجاه إلى الخارج.

وترى الولايات المتحدة والدول الغربية أن «الحزام والطريق» أدت إلى تراكم الديون على الدول الفقيرة، ما جعلها تعجز عن سداد ديونها للصين. إذ أشار تقرير أعده خبراء في «جامعة بوسطن» الأمريكية، إلى وقوع العديد من الدول المستفيدة من القروض الصينية فريسة للإفراط في المديونية، معتبراً أن الديون الصينية تمثل نسبة كبيرة من الديون الخارجية لهذه الدول.

وواجهت «الحزام والطريق» خلال السنوات الماضية، تحدياً جوهرياً تجسد في قيام العديد من القوى الإقليمية والدولية المنافسة للصين بطرح مبادرات أخرى مناهضة ومنافسة لنظيرتها الصينية، وذلك في إطار التنافس الجيوسياسي والاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة، ومحاولة عرقلة التقدم الذي حققته بكين من خلال طرق الحرير الجديدة.

ومن أحدث هذه المبادرات، تلك التي طرحت على هامش قمة مجموعة العشرين التي عُقدت بنيودلهي، في سبتمبر/ أيلول 2023، وتتضمن إنشاء ممر اقتصادي جديد يربط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC)، بهدف زيادة التجارة وتوفير موارد الطاقة وتحسين الاتصال الرقمي.

وربما يؤدي هذا الممر، في حال تنفيذه، إلى تعزيز



جيوبوليتيك الموانئ.. مخطط الاستراتيجية الكبرى للصعود الصيني

في العالم.

ويقول الباحث عادل علي، إن الصين أدركت ما واجهته المبادرة من تحديات مختلفة خلال العقد الماضي، ما دفعها إلى العمل على تصحيح مسارها، وطرح الحلول للتحديات التي اعترضت طريقها. وهو ما ينبىء بأن بكين سوف تستمر في تبني المبادرة والترويج لها، باعتبارها ركيزة أساسية لسياستها الخارجية، ومشروعًا طموحًا تم النص عليه في دستور البلاد، علاوة على كونها آلية مهمة لتعزيز نفوذ ومكانة الصين على المسرح الدولي، رغم ما تواجهه من رياح معاكسة من جانب الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، بمبادراتهم المنافسة لنظيرتهم الصينية، والتي يرتبط مستقبلها بمدى نجاحها في تنفيذ الرؤى والأفكار الجديدة المطروحة لمنحها زخمًا عالميًا من جهة، ومدى قدرتها على التواءم مع متغيرات البيئة الدولية والإقليمية شديدة التغيير والتعقيد، من جهة أخرى.

#### ■ المصادر:

- 1- مبادرة الحزام والطريق، موقع الإمارات اليوم، 30 أبريل/ نيسان 2024.
- 2- مبادرة الحزام والطريق: الأهداف والتحديات، موقع الفرات، 18 يوليو/ تموز 2022.
- 3- كيف تُفكر الصين في تصحيح مبادرة «الحزام والطريق»؟، موقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023.



## الانكماش الاقتصادي العالمي الذي حدث في أعقاب جائحة «كورونا» أثار الجدل بشأن جدوى المبادرة الصينية

ومالية للاستقرار السياسي أو الاستقرار الاجتماعي. وتمتع الدول المشاركة بمستويات مختلفة من التنمية وتباين كبير في حوكمة المؤسسات، قد تؤدي إلى إعاقة تطوير البنية التحتية وتنمية التجارة والاستثمار بين الدول الداخلة في الطريق.

أما التحدي الثاني، فيتجسد في الهيمنة الصينية على تنفيذ المشروعات المختلفة، مع عدم الأخذ في الاعتبار الظروف المحلية للدول المختلفة. وعلى الرغم من اعتبار الدول المشاركة في طريق الحرير الجديد أن المشاركة الكبيرة للصين في تنفيذ المشروعات، من خلال التمويل والإدارة، سؤسأهم في تسريع معدلات الإنجاز، لكنّها قد لا تحقق تأثيرًا إيجابيًا جيّدًا في الاقتصادات المحلية لهذه الدول.

والتحدي الثالث، يكمن في المشكلات التي تواجه تنفيذ مشروعات البنية الأساسية، حيث تتمثل القضية الرئيسة لتوسيع نطاق تمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات الصناعية في تمويل الديون، وخاصة التمويل بالعملة الأجنبية، ومن ثمّ قد لا تتدفق الاستثمارات الخاصة إلى الدول التي تواجه أزمات في تسديد ديونها السيادية.

وأما التحدي الرابع، فيتمثل في التداعيات المحتملة دوليًا نتيجة التوترات الجيوسياسية حيث توجد هناك مخاطر محتملة من التداعيات السياسية المتوقعة للتوترات العسكرية في بحر الصين الجنوبي، والمشروعات التي تكون سببًا للمنافسة الجيوسياسية بين الدول الكبرى، وخصوصًا الولايات المتحدة، واختلال التوازنات السياسية



طريق الحرير أحد أقدم طرق التجارة وأهمها



## بلاد الرافدين ستصبح معبرًا للتجارة الدولية «طريق التنمية» يعزز استقلال العراق عن النفوذ الإيراني

إسراء حبيب



## المشروع يهدف إلى ربط الخليج بأوروبا عبر شبكة موانئ وطرق برية تبدأ من ميناء «الفاو» مروراً بالأراضي التركية



أفشلت حرب غزة خطط الممر الهندي لصالح طريق التنمية

### لإيران

يتوقف نجاح المشروع على مجموعة عوامل جيوسياسية، إلى جانب الحاجة للتعامل مع التقلبات السياسية في العراق واحتمال سقوطه مجدداً في أتون الصراعات. فلتكرها مثلاً مصالح اقتصادية وأمنية مشتركة واسعة النطاق مع العراق، وهي تضطلع بدور رائد في المشروع، ولكن هذا الدور لا يخلو من التحديات. أمّا إيران، التي ليست جزءاً من المشروع، فقد أعربت عن مخاوفها بشأنه، وبمقدورها عرقلة عبر حلفائها داخل العراق. ويقول الخبراء، إن إيران استبعدت من المشروع، ولكن من شبه المستحيل أن تبقى طهران وحلفاؤها في العراق خارج اللعبة، ما قد يعيق تنفيذ الممر الذي رغم أهميته الاستراتيجية بالنسبة إلى العراق وشركائه، فهو يتطلب تعاوناً إقليمياً طويل الأمد. وستراقب إيران وحلفاؤها سير العمل عن كثب لتقييم ما إذا كان يهدد بتغيير ميزان القوى في العراق، وقد تحرك لمنع تنفيذ المشروع، إذا ما ارتأت أنه يحمل تأثيرات من شأنها أن تمس

عبر الشرق الأوسط، ضمن مساعي واشنطن لخلق سلاسل توريد بعيدة عن النفوذ الصيني. ويُعدّ «طريق التنمية» في رأي الخبراء، مشروعاً جريئاً وضرورياً، في بلد أنهكتته عقود من الحرب الأهلية والصراعات الإثنية والمذهبية والتوترات الجيوسياسية. ويهدف المشروع الذي تقدّر تكلفته بـ 17 مليار دولار إلى جعل العراق مركزاً إقليمياً للنقل من خلال ربط مناطقه الداخلية في الجنوب بالحدود التركية شمالاً، فيصبح الطريق مُحَقَّرًا رئيسياً للزدهار الاقتصادي في العراق والمنطقة ككل.

ويأتي الطريق، في إطار توجهه إقليمي أوسع نحو مبادرات التكامل الاقتصادي التي أسهمت إلى حدّ كبير في التخفيف من التوترات في المنطقة. وتشمل الأطراف المشاركة الموقعة على المشروع تركيا وقطر والإمارات العربية المتحدة.

### تهديدات جيواستراتيجية

في 27 مايو/ أيار 2023، أعلن رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، خلال مؤتمر دولي عُقد في بغداد، عن مشروع «طريق التنمية»، الذي يهدف إلى ربط الخليج بأوروبا عبر شبكة موانئ وطرق برية وسكك حديدية تبدأ من ميناء «الفاو»، بطول 1190 كيلو متراً في الأراضي العراقية، لتعبر الأراضي التركية إلى أوروبا.

ومشروع «طريق التنمية» يمثل أحد مشروعات النقل الاستراتيجي بين آسيا وأوروبا، وتبرز أهميته الجيوسياسية في أنه يفتح المجال لمزيد من إدماج العراق في مشروعات إقليمية استراتيجية، من شأنها أن تعزز من استقلاله اقتصادياً وسياسياً عن مجال النفوذ الإيراني.

يدخل المشروع ضمن السباق الجيوسياسي الدولي الدائر منذ سنوات، في إطار حروب الممرات الاقتصادية، ويلقى دعماً من الصين، لكونه ينافس بصورة واضحة مشروع الممر الاقتصادي «الهند، الخليج، أوروبا»، لربط الهند بدول الاتحاد الأوروبي

## «طريق التنمية» الجديد يدخل ضمن السباق الجيوسياسي الدولي حاليًا في إطار حروب الممرات الاقتصادية



### مشروع طريق التنمية (إنفوجرافيك) - AA

السكك الحديدية وامترو الأنفاق، لكن لم يتم إحراز أي تقدم في تنفيذه بسبب البيئة السياسية الداخلية المتقلبة. ورغم التفاؤل العراقي والتركي، فإن هناك عدة عقبات تواجه مسار «طريق التنمية»، يأتي في مقدمتها:

أولاً: انتشار الفساد في العراق مما يعيق تنفيذ المشاريع العملاقة ويستنزف الميزانيات المخصصة لها، فالعراق شغل في عام 2023 المرتبة 154 عالمياً من بين 180 دولة مدرجة في مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية.

ثانياً: الاضطرابات السياسية، والمخاوف حول استقرار الحالة الأمنية في العراق، فإن تنظيم داعش لا يزال ينشط في عدة محافظات منها الموصل. كذلك تنزعج حكومة أربيل من استبعاد إقليم كردستان من المشروع وهو ما سيخلق تعقيدات أخرى. كما أنه من الواضح أن

الأوسط وأوروبا، وهما مشروعان دوليان متنافسان، يتمحور مشروع «طريق التنمية» حول العراق، ويركّز على مشاريع البنية التحتية الموجودة، بهدف تحويل البلاد إلى معبر رئيسي للتجارة ومركز للبنى التحتية، بما يعزّز مكانة العراق الاستراتيجية والاقتصادية.

### عقبات على «طريق التنمية»

يُشكل المشروع حال تنفيذه ركيزة أساسية للزدهار الاقتصادي للعراق، فضلاً عن تعزيزه لمكانة العراق الجيوسياسية، ولكنه قد يستغرق سنوات حتى يتمكن العراق من تنفيذه. فهذه ليست المرة الأولى التي تحاول فيها بغداد تنفيذ مشروع ضخم في البنية التحتية، إذ تم اقتراح مشروع مماثل عام 2011، ووضع تصورات لتغييرات رئيسية في البنية التحتية للنقل، بما فيها أنظمة

بنفذ طهران. وسبق أن أعرب مسؤولون إيرانيون عن مخاوفهم من التهديدات الجيواستراتيجية والتجارية التي قد تنشأ عن تطوير البنية التحتية للموانئ. فتطوير ميناء «الفاو»، المترافق مع التطلعات الجيواستراتيجية الأوسع للمشروع، يهدّد بتقليص مكانة إيران الاقتصادية، خصوصاً أن موانئ إيران تتنافس أصلاً مع موانئ «الفجيرة وجبل علي» في الإمارات.

وعلى المدى الطويل، سبّقي إيران عينها مفتوحة على هذه الموانئ، لضمان عدم استخدامها كقواعد لقوى أجنبية معادية. حتى إنّ طهران قد تنظر إلى «طريق التنمية» كمخطط يهدف إلى توسيع دائرة نفوذ تركيا على حسابها.

وبخلاف مبادرة «الحزام والطريق»، والممر الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق



الخبراء: إيران استُبعدت من المبادرة... ولكن من  
المستحيل أن تبقى طهران وحلفاؤها في العراق  
«خارج اللعبة»

## خريطة توضيحية لمشروع «طريق التنمية»

(لربط الخليج العربي بأوروبا عبر العراق)



المصدر: الحكومة العراقية



## يُعدّ «طريق التنمية» مشروعًا جريئًا وضروريًا في بلد أنهكته عقود من الحرب الأهلية والصراعات الإثنية والمذهبية والتوترات الجيوسياسية



ميناء الفاو الكبير - الأناضول

ورغبتها الجادة في المشاركة بالمشروع، فالعراق يشكل أهمية كبيرة لروسيا من وجهة النظر التجارية والاقتصادية، فضلاً عن وقعها ضمن سياق سياسات موسكو الإقليمية في غرب آسيا، لمد النفوذ والسيطرة، ما قد يندرج في حال نجاح إتمام تنفيذ جميع مراحل هذا المشروع، بأن يصبح العراق ساحة تنافس جديدة بين الدول الكبرى.

### المصادر:

- 1- طريق التنمية.. مصالح جيوسياسية واقتصادية تجمع تركيا والعراق وقطر والإمارات، موقع أسباب، 11 أبريل/ نيسان 2024.
- 2- مشروع طريق التنمية في العراق: مسار نحو الازدهار أو عدم الاستقرار؟، موقع مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2024.
- 3- تحديات متعددة: ما مستقبل «طريق التنمية» العراقي؟، موقع مركز رع للدراسات الاستراتيجية، 23 أغسطس/ آب 2024.

وترى الباحثة د. جهاد نصر، أنه على الرغم من أهمية مشروع «طريق التنمية» في تعزيز المكانة الاستراتيجية للعراق، مع سعي الدول المساهمة فيه لتحقيق مصالحها وأهدافها الخاصة بما يعود بالنفع عليها، إلا أن المشروع سيشكل تهديداً لمصالح دول أخرى، ومن ثم يمكن أن يتحول هذا المشروع التنموي إلى ساحة جديدة للتنافس على النفوذ، لا سيما على المستوى الإقليمي كالتنافس التركي- الإيراني، بل على المستوى الدولي أيضاً.

تضيف الباحثة: قد تتنافس الدول الكبرى من أجل إيجاد موطئ قدم لها من خلال تقديم الدعم والمساندة لهذا المشروع، كالصين التي تسعى دائماً لتعزيز نفوذها ومكانتها الدولية من خلال طرقها الناعمة، ما سيشكل - بالتبعية - تهديداً جديداً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وقد لا يتوقف الأمر إلى حد المنافسة بين واشنطن وبيكين، بل قد يمتد الأمر ليشمل دخول طرف جديد في المنافسة مثل روسيا، التي أبدت ترحيبها

تلجأ طهران لعرقلة المشروع عبر مبيعات موانئها لها دفاعة عن ممر الشمال- الجنوب، والذي تهدف طهران لاستخدامه في تحويل أراضيها وبالأخص مينائي تشابهار وبندر عباس إلى نقاط للتجارة بين شرق آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا. كل هذه العوامل تولد مخاطر تهدد أعمال بناء الطريق، كما تهدد سلامة عمليات الشحن لاحقاً، وربما تدفع شركات التأمين لرفع أسعارها مما يرفع كلفة الشحن الإجمالية.

ثالثاً: انخفاض تكاليف النقل البحري مقارنة بالنقل البري، إذ يعد الطريق متعدد الوسائط، ويتطلب تحميل الحاويات على السفن إلى ميناء «الفاو» العراقي، ثم إعادة تحميلها برّاً عبر الشاحنات أو السكك الحديدية. وهو ما يتطلب تكلفة تشغيل مرتفعة مقارنة بالشحن عبر قناة السويس. وإن كان سيوفر ميزة تنافسية عالية من حيث الوقت، إذ يختصر زمن الشحن بين آسيا وأوروبا إلى نحو نصف الزمن الحالي عبر القناة المصرية.



ضمن مساعي  
موسكو وطهران  
لتلافي العقوبات  
«الشمال-  
الجنوب»...  
روسيا  
وإيران  
على خط  
الممرات  
الدولية

يوسف شرف الدين



## الممر يأخذ أبعادًا استراتيجية لكسر الحصار الغربي وإفشال سياسة «الضغوط القصوى» الأمريكية على روسيا وإيران



وعلى ضوء العقوبات الخانقة التي تتعرض لها كل من روسيا وإيران، فإن أهمية الممر الدولي لا تقتصر على التجارة فحسب، وإنما أخذت أبعادًا استراتيجية وحيوية لكسر الحصار الغربي، وإفشال سياسة «الضغوط القصوى» الأمريكية.

وتراهن موسكو وطهران، على أن الممر يمكن أن يصبح بديلًا لحركة النقل عبر قناة السويس والبحر المتوسط، نظرًا لأن المرور من خلاله يستغرق 25 يومًا لقطع 7200 كيلو متر، مقارنةً بطريق قناة السويس البالغ طوله 16 ألف كلم، ويستغرق من 36 إلى 40 يومًا على الأقل.

والممر، مشروع طموح تبنته روسيا منذ بدايته، بهدف إيجاد بدائل لوجستية لخطوط النقل الحالية التي تخدم منطقة أوراسيا. وهو ليس مشروعًا جديدًا، فقد برزت فكرته في نهاية القرن التاسع عشر، ضمن محاولات الإمبراطورية الروسية الوصول إلى المحيط الهندي عبر أفغانستان وبلاد فارس.

ويمثل المشروع بصيغته الحالية أحد أوجه التعاون الاستراتيجي بين موسكو وطهران، والذي تعزز بعد حرب أوكرانيا، ليأخذ أشكالًا متنوعة عسكرية وأمنية واقتصادية وتجارية، كما أنه يشير إلى أن تنامي التحالف بين الهند والولايات المتحدة مازال يواجه تحديًا أساسيًا، هو عمق العلاقة

تسعى روسيا، بشكل حثيث في الآونة الأخيرة، إلى تفعيل مشروع «ممر الشمال- الجنوب» INSTC الذي أعلن عنه بشكل رسمي عام 2000، بتوقيع ثلاث دول على وثيقته القانونية، وهي روسيا والهند وإيران، خصوصًا أن حركة الشحن المتوقعة لهذا المسار حال تشغيله فعليًا، ستقدّر بين 15 و25 مليون طن من الحاويات بحلول عام 2030.

ويعتبر الممر مسارًا بديلًا لطريق الملاحة البحري، الذي يربط بين أوروبا ودول الخليج والمحيط الهندي عبر قناة السويس، ويتضمن «شمال- جنوب» 3 مسارات شحن دولية: عبر بحر قزوين (باستخدام السكك الحديدية والموانئ) ومساران بريان غربي وشرقي يمرّان عبر الأراضي الروسية الإيرانية.

وتبحث كل من روسيا وإيران عن أسواق بديلة، مثل دول الشرق الأوسط وشرق إفريقيا والهند، للهروب من العقوبات الأوروبية والأمريكية. كما تبحثان عن طرق للالتفاف على العقوبات الغربية، وخفض تكلفة التجارة، عبر ممر «الشمال- الجنوب» الذي سينقل البضائع بينهما بحرًا بشكل مباشر، أو برًا من خلال دول آسيا الوسطى أو جنوب القوقاز، بعيدًا عن طرق التجارة التقليدية الأكثر عرضة للعقوبات الاقتصادية الغربية.





## حركة الشحن عبر ممر INSTC حال تشغيله ستقدّر بين 15 و25 مليون طن بحلول عام 2030



الممر الدولي للنقل بين الشمال والجنوب

الوصول إلى 7 ملايين طن من البضائع و600 ألف مسافر سنويًا. وبسبب فشل إيران في استكمال خط السكة الحديدية بين رشت وأستارا، اختارت الصين البديل عبر بحر قزوين لتوصيل البضائع عبر كازاخستان وأذربيجان وجورجيا إلى البحر الأسود وتركيا ثم إلى أوروبا. ويقال إن روسيا غير راضية عن تمويل خط السكة الحديدية بين رشت وأستارا. ونظرًا للعلاقات المتوترة بين إيران وأذربيجان، فإن باكوا أقل استعدادًا لتسهيل تشغيل ممر «الشمال-الجنوب» عبر إيران.

### انخفاض الجدوى الاقتصادية

لا يزال المشروع يواجه تحديات كبيرة، حيث تواجه إيران عددًا من التحديات، مثل تردّي البنية التحتية المحلية من عربات نقل وطرق، وضعف القدرة على جذب استثمارات أجنبية أو توفير الموارد

2022، بنقل البضائع من ميناء أستراخان الروسي مرورًا ببحر قزوين، فميناء أنزلي الإيراني، ثم النقل برًا إلى المياه الخليجية، على أن يتم شحن الحمولة بحرًا إلى ميناء «نهافا شيفا» الهندي. ويذكر أن الممر سبق وتم تفعيله، لكن مهمته لم تتجاوز نقل البضائع بين روسيا وإيران منذ 2002 حتى الآن، وذلك بسبب العوائق الفنية وعدم توفر الخطوط البرية والسكك الحديدية اللازمة لنقل السلع بين الموانئ الإيرانية، من شمالها إلى جنوبها. وفي تقرير صدر في ديسمبر/ كانون الثاني من العام الماضي 2024، ذكر مركز الأبحاث التابع لـ «غرفة التجارة الإيرانية» أن إيران تم تجاهلها عمليًا في مشاريع كبرى مثل مبادرة «الحزام والطريق» الصينية، وأن الطرق البديلة تتقدم بسرعة في المناطق المجاورة لشمال إيران. على سبيل المثال، أدى الفشل في إكمال بناء خط سكة حديد «رشت-أستارا» ضمن ممر INSTC إلى حرمان إيران من

التاريخية بين روسيا والهند. من جهة ثانية، يلبي مشروع «ممر الشمال-الجنوب» حاجة روسيا الدائمة للوصول إلى المياه الدافئة، عبر بناء شبكة من الطرق البرية والسكك الحديدية وخطوط الملاحة البحرية، بهدف تعزيز النقل والتجارة بين روسيا وإيران والهند والقوقاز ودول آسيا الوسطى؛ حيث يربط الممر عبر الأراضي الإيرانية بين ميناء «سان بطرسبورج» الروسي المطل على خليج فنلندا في بحر البلطيق، ومدينة «بومباي» العاصمة المالية والتجارية للهند، كما يُفترض مستقبلاً بناء خطوط مواصلات فرعية تربط الممر بشرق ووسط أوروبا.

### بوابر الفشل الإيراني

بعد مُضي أكثر من عقدين على توقيع كل من روسيا وإيران والهند عام 2000 على الوثيقة الأولى لإنشاء الممر، بدأت طهران في يونيو/ حزيران

## «غرفة التجارة الإيرانية»: القوى الكبرى تجاهلت بلادنا عملياً في مشاريع مثل مبادرة «الحزام والطريق» الصينية



ممر النقل بين الجنوب والغرب في الوقت نفسه

### المصادر:

- 1- ممر الشمال- الجنوب: روسيا وإيران نحو مزيد من التعاون الاستراتيجي، موقع أسباب، 14 مايو/ أيار 2023.
- 2- روسيا وممر النقل الدولي، موقع العربية، 7 أغسطس/ آب 2023.
- 3- إيران تفتعل ممر «شمال - جنوب» الدولي... هل يصبح بديلاً لقناة السويس؟، موقع الجزيرة، 23 يونيو/ حزيران 2022.
- 4- كيف خسرت إيران المنافسة على ممرات النقل الجديدة؟، موقع ميدل إيست نيوز، 21 ديسمبر/ كانون الثاني 2024.

من عقوبات دولية، لم تمكنها من المساهمة بشكل مناسب في تطويره، وهي تعاني من اهتراء بنيتها التحتية وتعجز عن تطويرها، فضلاً عن بنیان منشآت جديدة، لكن إيران ترى في هذا الطريق فكاكاً لها من العقوبات الدولية، فهو يعطيها طريقاً برياً نحو الشمال لا يمر بالدول الأوروبية.

يضيف الكاتب: أما روسيا فهي لا تستطيع تولي عملية إنشاء الممر وحدها، كما أن العديد من الدول التي يخدمها هذا الممر لا يملك السيولة المالية الكافية لبناء مشاريع بنية تحتية عملاقة كالتى يحتاجها هذا الممر. ويضاف إلى ذلك أن تكلفة نقل السلع عبر الخطوط الحالية أقل تكلفة من مثيلتها لهذا الممر بسبب زيادة كفاءة الخطوط الحالية التي تحسنت بسبب سنوات من التحسين المستمر؛ أي إن الجدوى الاقتصادية ليست عالية الآن مقارنة بالخطوط الحالية، وإن كانت روسيا تراهن على التقنية في زيادة كفاءة الممر وتقليل كلفة الشحن.

المالية اللازمة لإكمال الممر، وبالأخص تمويل بناء «خط سكة حديد رشت-أستارا»، فضلاً عن تمويل بناء 22 نفقاً و15 جسراً على امتداد الممر في الأراضي الإيرانية، وهي عقبات تعهدت روسيا مؤخراً بحلها عبر تقديم مساعدات فنية ومالية، مقابل دفع إيران المستحقات ضمن آلية «النقط مقابل البضائع».

كما يؤثر توتر العلاقات الإيرانية-الأذرية المتزايد بعد حرب إقليم كاراباخ 2020، على المسار الغربي للممر، والذي يُعد المسار الأقل كلفة والأيسر عبوراً، وهو ما قد يؤخر أو يعطل إكمال تنفيذ المشروع، كما يفتح الباب لواشنطن والغرب لعرقلة تنفيذ الممر الذي يفتح نافذة واسعة في جدار العقوبات الغربية على روسيا وإيران.

ويقول الكاتب عبد الله الرادادي، إن تطوير هذا الممر لا يخلو من صعوبة بسبب ظروف الدول المشاركة فيه؛ فإيران منذ أن دخلت الاتفاقية تعاني

خبير في الشؤون الإيرانية:

# إيران ليست دولة تقليدية... بل مشروع أيديولوجي يتجاوز الجغرافيا

حوار: رضوى شريف

يمنح النظام مشروعية حتى لو فشل في كل سياساته الاقتصادية.

وقد تنبّه الشعب الإيراني إلى ذلك بعد طول صبر، فرفع أحد أبرز شعاراته خلال الاحتجاجات: «لا غزة ولا لبنان، روجي فداك يا إيران»، وهو بمثابة مطالبة صريحة للنظام بالتركيز على الداخل.

وفي هذا السياق، فإن الجميع، بمن فيهم الولايات المتحدة الأمريكية، يدركون أن رضوخ النظام الإيراني لأي تسوية أو مفاوضات هو تكتيك مرحلي يستهدف تخفيف الضغوطات الداخلية أو الخارجية، لا يعكس تحولاً مبدئياً في مواقف النظام.

• كيف تؤثر عقدة «الإمبراطورية المفقودة» في صياغة استراتيجية إيران؟

العرق الفارسي الإيراني يحمل نزعة استعلائية، تستحضر باستمرار تاريخ الإمبراطورية الفارسية التي كانت تتنازع حكم العالم مع الإمبراطورية الرومانية. ورغم دخول إيران، بعرقها الفارسي، في الإسلام، فقد بقيت هذه النزعة حاضرة لدى البعض، ممن لا يترددون في إبرازها كلما ساحت الفرصة.

وقد تجسّد هذا التوجّه بوضوح في أهداف ثورة الخميني، التي يبدو أنها تسعى جدياً إلى استعادة مجد الإمبراطورية الفارسية، ولكن في بيئة عربية إسلامية. وهو ما يفسر تركيزها على البُعد الشيعي المذهبي باعتباره أحد أدوات دغدغة المشاعر لدى بعض المكونات الشيعية في الدول العربية والدول المحيطة بإيران، لتكون هذه العاطفة وسيلة فعّالة للاحتراق، وإحداث اصطاف يدعم السياسات والأهداف الإيرانية.

• كيف يتعامل صانع القرار الإيراني مع التراجع الإقليمي: كفشل مشروع؟ أم كفرصة للانكماش والنجاة؟

يُخطئ من يظن أن المرحلة الصعبة التي تمر بها إيران حالياً ستكون دافعاً لمراجعة النظام الإيراني لأفكاره وسياساته. فهذا يعني - ببساطة - غياب الوعي بأبجديات المشروع الإيراني في المنطقة.

لا يمانع النظام في أن يمارس «التكتيك المرحلي»، أو أن ينحني مؤقتاً أمام العاصفة في إطار ما يسميه «الصبر الاستراتيجي»، لكن تبقى لديه خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها، وإلا هُدم المشروع برتمته، وانهار النظام نفسه.

وفي هذا الإطار، فإن تعاطي بعض الدول العربية والإسلامية مع التراجع الإيراني بوصفه فرصة لتراجع خطرهما، أو تصورهم أنه كفيلاً ببحر تمددها، يُعدّ خطأً استراتيجياً فادحاً. فالواجب هو الحذر الدائم، والليقظة المستمرة، واتخاذ كل ما يمكن من إجراءات تحول دون تحقيق إيران لمراميها، لا سيما في الدول المحيطة بها، التي تندرج ضمن ما يُعرف بـ«المرحلة الخضراء» في المشروع الإيراني.



أسامة الهتمي

كذلك، فقد وجد النظام الإيراني في توجهاته الخارجية ملاذاً للهروب من التحديات الداخلية والتطلعات الجماهيرية الإيرانية، التي عجز النظام عن تحقيقها منذ قيامه في نهاية السبعينيات، رغم كل الوعود الزائفة التي أطلقها خلال مرحلة التأسيس. وقد أدرك الشعب الإيراني هذا بعد نحو أربعة عقود، فخرجت الاحتجاجات والتظاهرات تطالب بأن يلتفت النظام إلى الداخل، بعيداً عن توجيه مقدرات الدولة لتحقيق أحلامه التوسعية. وهو ما يفسر ما حدث من انفجار شعبي بدءاً من نهاية عام 2018 وحتى وقوع الحرب الإيرانية - الإسرائيلية، التي نجح النظام في استغلالها لإحداث اصطاف جديد في إطار نظرية «وجود العدو الخارجي».

• ما العلاقة بين البُعد الغيبي لفكرة «التمهيد للظهور» وبين هندسة السياسة الخارجية الإيرانية؟

النظام الإيراني هو نظام عقائدي في المقام الأول، يبنى كل تحركاته على هذه العقيدة. بل إن اجتراره لنظرية «ولاية الفقيه» التي اعتمدها الصفويون في القرن الخامس عشر الميلادي، يُعدّ جزءاً من أدوات تحقيق مشروعه العقائدي، الذي يتمحور أساساً حول قضية غيبية تحتها هي «عودة الإمام الغائب».

وعليه، فإن سياساته الخارجية كلها تركز على تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك ارتباطاته بحزب الله، والحوثيين، والمليشيات الولائية في العراق وسوريا، وغيرها. إذ إن كل هذه الأذرع ليست إلا مكونات داخل «جيش الإمام».

• هل فقدت إيران القدرة على إنتاج سرديّة بديلة عن المقاومة، أم أنها لا ترى في التسوية خياراً سوى في حال الهزيمة؟

لبنية النظام الإيراني أعمدة أساسية يُعدّ هدم أحدها تهديداً لكيان النظام برتمته. ومن بين أهم هذه الأعمدة سرديّة «المقاومة»، التي لا يمكن للنظام الإيراني استبدالها، فدانقاً لا بدّ من عدو، ولا بدّ من مقاومة «لانتزاع حقوق المستضعفين من المستكبرين». وهو ما

يفتح الخبير في الشؤون الإيرانية أسامة الهتمي نافذة عميقة على جوهر المشروع الإيراني، كاشفاً عن بنيته الأيديولوجية التي تتجاوز حدود الدولة التقليدية نحو رؤية توسعية مؤطرة بعقيدة مذهبية وأبعاد غيبية. من «تصدير الثورة» و«المظلومية» إلى استحضار حلم الإمبراطورية الفارسية، يشرح الهتمي كيف توظف طهران سرديّة المقاومة ووجود العدو لتأمين تماسكها الداخلي، ولماذا تبقى تحركاتها الخارجية جزءاً من مشروع طويل الأمد لا يعترف بالتسوية إلا تكتيكاً مرحلياً، محذراً من الاستهانة بما يسميه «المرحلة الخضراء» في استراتيجيتها، وإلى الحوار:

• هل تُعرّف إيران ذاتها بوصفها دولة أم «رسالة مؤجلة»؟ وما أثر هذا التعريف على تعاملها مع الآخر؟

يدرك كل مطالع للسياسات الإيرانية أو مراقب لسلوكها أن إيران ليست دولة تقليدية بالمعنى المتعارف عليه في القانون أو الأعراف الدولية. ومن ثم، فهي لا تنطلق في تحركاتها وفق حسابات المصلحة أو المكاسب والخسائر فحسب، وإنما وفق حسابات وأبعاد أخرى. فهي دولة تمتلك مشروعاً أيديولوجياً توسعياً، وعليه فهي تتجاوز الحدود الجغرافية، كما لا تتقيد بالمصالح الوطنية المضمّنة.

وللإنصاف، فإن النظام الإيراني - فضلاً عن أديباته - يعلن هذا المنهج بوضوح؛ فالدستور الإيراني يتحدث عن ما يسمى بـ«مبدأ تصدير الثورة» و«نصرة المستضعفين» و«الجيش العقائدي» و«التمهيد لعودة الإمام الغائب» و«نظرية أم القرى»، وغيرها من الأفكار التي تؤسس لمشروع بناء إمبراطورية فارسية تندثر بثوب شيعي منتهي.

ولا تتردد إيران ونظامها الحالي في وصف كل من يتماهى مع أفكارها دون نقاش أو اختلاف بأنه «ثوري»، فيما أن الآخرين - بنظرها - يكونون إما من «المستكبرين» أو من «الخانعين»، الذين يتم التعامل معهم باستعلاء شديد أو بوصاية لا حدود لها، يعقبها بذل كل ما في الواسع لإحداث اختراق في مجتمعاتهم، ومن ثم إثارة الفوضى والاضطراب، حتى تجد لنفسها موطئ قدم يساعد على إفراز تنظيمات تتخذ من إيران بوصلتها.

• إلى أي حدّ يحتاج النظام الإيراني إلى وجود دائم ل«العدو» كي يحتفظ بتماسكه الداخلي وروايته الوجودية؟

يمكننا ببساطة أن نقول إن «المظلومية» هي العنوان الذي تتخذه إيران شعاراً رئيسياً لتحقيق أهدافها. فخطاب المظلومية هو ما يجمع الشيعية في كل مكان، وهو الذي يضمن وجود ظهور شعبي لإيران خارج حدودها، باعتبارها «المدافع عن الشيعة» و«حامي حمى حقوقهم» ضد الاستكبار في أوطان هذه الأقليات الشيعية، وهو ما يعني أن إيران في صراع دائم مع هذه الأوطان.

# العوائق الجيوسياسية للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط

عبد الله باعبود

زميل أول غير مقيم مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط



اكتسبت فكرة تحويل الحدود إلى صلات وصل بين الدول والقارات زخمًا في السنوات الأخيرة، إذ أُطلقت مشاريع عدّة تهدف إلى إنشاء ممّرات اقتصادية تربط بين آسيا وأوروبا، أبرزها مبادرة الحزام والطريق الصينية والممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. وعلى الرغم من أن المشروعين يرميان إلى إنشاء شبكات اقتصادية متكاملة تتجاوز الحدود الوطنية، من غير المرجح أن يُغَيَّر حقيقة التنافس الجيوسياسي. في الواقع، قد يُسهمان حتى في مفاومة التشنجات بين الدول، بسبب التنافس بين الولايات المتحدة والصين، والتوزيع غير المتكافئ للمكاسب بين الجهات المشاركة في المشروعين، وسياساتهما القائمة على إدماج بعض الدول وإقصاء بعضها الآخر. كذلك، تركز منطقة الشرق الأوسط، حيث يُفترض أن تعبر ممّرات المشروعين، تحت وطأة النزاعات على الحدود البرية والبحرية، والتي غالبًا ما تتأجج خلال فترات انعدام الاستقرار الإقليمي، وهذه مشكلة من المستبعد أن تحلّها الممّرات الاقتصادية.

## مبادرة الحزام والطريق ومشروع الممر الاقتصادي: رؤيتان متشابهتان إنما متنافستان

تشكّل مبادرة الحزام والطريق والممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا تطوّرين حديثين، على الرغم من أن المشروع الأول يسبق الثاني بعشر سنوات. فمبادرة الحزام والطريق، التي تُسمّى أيضًا مبادرة طريق الحرير الجديد، عبارة عن مشروع عالمي لإنشاء شبكة واسعة من البنية التحتية المترابطة أطلقه الرئيس الصيني شي جين بينغ في العام 2013. أما الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا فهو الأحدث في سلسلة من المشاريع التي تقودها الولايات المتحدة وتهدف إلى دمج الشركاء في الشرق الأوسط وجنوب آسيا ضمن كتل جغرافي اقتصادي واحد. وتمّ الإعلان عن هذا المشروع على هامش قمة مجموعة العشرين التي عُقدت في نيودلهي في أيلول/سبتمبر 2023. ويقدم هذان المشروعان رؤيتين متنافستين للتنمية

العالمية تعبران عن المشهد الجيوسياسي المتغيّر في القرن الحادي والعشرين، وتهدفان إلى تحسين الروابط بين الدول والقارات. ويهدف تعزيز موقع الصين باعتبارها دولة رائدة عالميًا في تطوير البنية التحتية ودفع عجلة التعاون الاقتصادي، توسّعت مبادرة الحزام والطريق لتشمل دولًا في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأوقيانوسيا وأميركا اللاتينية. واستثمرت الصين أكثر من تريليون دولار في اقتصادات البلدان المنخرطة في هذه المبادرة، وأنفقت الجزء الأكبر من هذه الأموال على البنية التحتية التقليدية الخاصة بالنقل والمواصلات (مثل الموانئ والطرق والسكك الحديدية) ومشاريع الطاقة. وبحلول أواخر العام 2023، أصبحت مبادرة الحزام والطريق تضمّ 155 دولة.

وساعد في هذا المسعى واقع أن الصين أصبحت في العام 2016 أكبر مستثمر أجنبي في الشرق الأوسط، إذ بلغت قيمة استثماراتها الجديدة في المنطقة 29.7 مليار دولار، مقارنةً مع استثمارات الولايات المتحدة البالغة 7 مليارات دولار. تُنفذ الصين مشاريع تطوير الموانئ والبنية التحتية في المنطقة بشكلٍ أساسي في مصر وإيران وإسرائيل وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كذلك، وقّعت مصر، ودول مجلس التعاون الخليجي، وإسرائيل (على الرغم من الضغوط الدبلوماسية الأميركية التي واجهتها لإعادة النظر في هذه الخطوة) اتفاقيات مع شركات صينية بهدف تطوير البنية التحتية الخاصة بالاتصالات.

أما الإنجاز الرئيس الذي حقّقه الصين، تماشيًا مع طموحاتها في إطار مبادرة الحزام والطريق، فكان اتفاق المصالحة الذي توّسطت في إبرامه بين إيران والسعودية في آذار/مارس 2023. ومن شأن عملية المصالحة الجارية هذه أن تعزّز أمن مشاريع مبادرة الحزام والطريق، ومن ضمنها طرق النقل والبنية التحتية الحيوية. ويُفترض أن يفضي التنسيق بين الجانبين إلى تخفيف المخاطر الجيوسياسية المُحتَملة، وتبديد الشكوك القائمة، فضلًا عن تعزيز التعاون في مجال الطاقة، وتنويع الشراكات على امتداد الممّرات الرئيسة لمبادرة الحزام والطريق.

ويمكن لبيجينغ، من خلال تقوية أواصر العلاقات مع كلٍّ من طهران والرياض، والانخراط في إرساء الاستقرار في المنطقة، أن تحظى بأفضلية فريدة على حساب الولايات المتحدة.

أما الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، فهو مشروع شراكة ضخم لتطوير البنية التحتية الاقتصادية. لقد وقّعت السعودية والاتحاد الأوروبي والهند والإمارات وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة مذكرة تفاهم كشفت عن الخطوط العريضة الأساسية لشبكة النقل التي تتراوح من الشحن بالسفن وصولًا إلى السكك الحديدية، والتي ستشكّل تكملّة لطرق النقل البحري والبرّي القائمة. ويتألّف المشروع، الذي يهدف إلى ربط الهند بأوروبا عبر الشرق الأوسط، من ممرّين مُنفصلين: الأول هو الممر الشرقي الذي يربط الهند بالخليج، والثاني هو الممر الشمالي الذي يصل الخليج والشرق الأوسط بأوروبا. وتشمل البنية التحتية الماديّة للمشروع خطوط سكك حديدية تربط الإمارات والسعودية والأردن وإسرائيل بأوروبا، فضلًا عن مدّ خطوط لنقل الكهرباء وكابلات لنقل البيانات من أجل تعزيز الاتصال الرقمي، وأتابيب لتصدير الهيدروجين النظيف بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.

والجدير بالذكر أن المساعي الأميركية لإنشاء الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا هدفت جزئيًا إلى التصديّ لمبادرة الحزام والطريق التي أتاحت للصين توسيع امتدادها الاقتصادي والجيوسياسي، ولا سيما في مناطق لطالما تمتّعت فيها الولايات المتحدة بنفوذ كبير. تُعدّ منطقة الخليج بحكم غناها بموارد الطاقة وموقعها الاستراتيجي بين البحر الأحمر ومضيق هرمز، ساحة تنافس رئيسة بين واشنطن وبيجينغ. ويتيح مشروع الممر الاقتصادي لواشنطن فرصة مهمة لإرساء ثقل موازٍ مقابل نفوذ بيجينغ المتنامي في المنطقة، مع أن السعودية والإمارات قد لا تشاركها وجهة النظر هذه. يُحتَمَل أن يؤدّي انخراط حلفاء أساسيين للولايات المتحدة مثل الاتحاد الأوروبي والهند في مشروع الممر الاقتصادي إلى زيادة التعاون والتنسيق بين هذه البلدان ودول الخليج، ما يسمح لواشنطن بالتصديّ لنفوذ الصين في المنطقة بصورة



الصين في الشرق الأوسط... هل تنسحب أمريكا؟

الشرق الأوسط. فإسرائيل تقصف بشكلٍ دوري المجموعات المسلحة التابعة لإيران في جميع أرجاء المنطقة. وعلى الرغم من أن طهران تجنبت حتى الآن التورط المباشر في الحرب التي اندلعت يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 بين حماس وإسرائيل، نفذت الميليشيات المتحالفة معها في غزة ولبنان واليمن هجماتٍ بالصواريخ والطائرات المسيّرة على إسرائيل. واستهدفت ميليشيات أخرى متحالفة مع إيران، في العراق وسورية، قواعد عسكرية أميركية في هذين البلدين. كذلك، شنت جماعة أنصار الله في اليمن، المعروفة أكثر باسم الحوثيين، هجماتٍ على سفن الشحن التجارية في البحر الأحمر ردًا على العدوان الإسرائيلي على غزة. ونتيجةً لهذه التصرفات وتهديدات إيران بإغلاق البحر المتوسط، عززت الولايات المتحدة والدول الحليفة انتشارها البحري في المنطقة وهاجمت مواقع تابعة للحوثيين في اليمن. تطرح حالة الضبابية بشأن أمن طرق التجارة الرئيسية في المنطقة والتوترات المتزايدة بين إيران وإسرائيل، تحديات كبرى قد تعيق آفاق التقدم في مشاريع الممرات الاقتصادية.

في ما يتعلّق بمبادرة الحزام والطريق تحديداً، قد يؤدّي تصعيد الأعمال العدائية بين طهران والرياض إلى تعطيل طرق التجارة وإثارة حالة من اللاتيقين لعمليات الشحن والنقل. وعلى الرغم من جهود الوساطة التي بذلتها الصين لإرساء تقارب بين إيران والسعودية، لم يقلص الاتفاق خطر اندلاع أزمة إقليمية بسبب برنامج طهران النووي المتواصل أو اشتعال موجة أخرى من العنف بين الفصائل

بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا النطاق نفسه من الفرص التنموية التي تتيحها مبادرة الحزام والطريق.

## عقبات تحول دون التنفيذ الكامل

ثمة عوامل عدة تعيق تقدّم مشاريع الممرات الاقتصادية، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط. فهذه المشاريع لا تنجح في معالجة القضايا المسبّبة لانعدام الاستقرار السياسي والتوترات الكامنة في المنطقة، ومن بينها النزاع بين إسرائيل وإيران، وواقع أن الحملة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة أحيطت الجهود الأميركية لطبيع العلاقات بين إسرائيل وبلدان عربية عدّة، والتنافس السعودي الإيراني، إضافةً إلى عددٍ من القضايا الحدودية الشائكة بين الدول العربية نفسها. يُشار أيضاً إلى أن بعض الدول تبدي اعتراضاً على استبعادها من المشاريع، مثل مصر والعراق وعمان وتركيا في حالة الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، أو تختار أحياناً أن تسلك مسارها الخاص بصرف النظر عن مشاركتها في مشروع الممر الاقتصادي ومبادرة الحزام والطريق، كما هو الحال مع السعودية والإمارات. إذاً، سيبقى تنفيذ مشاريع الممرات الاقتصادية العابرة للقارات مروراً بالشرق الأوسط مهمة صعبة، سواء تعلّق الأمر بمبادرة الحزام والطريق أو بالممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.

في غضون ذلك، تطرح حرب الظل المستمرة بين إيران وإسرائيل التهديد الأكبر للاستقرار في

أكثر فعالية.

في إطار هذا التنافس، سيربط مشروع الممر الاقتصادي أيضاً إسرائيل والأردن، وهما دولتان غير موقّعتين على مذكرة التفاهم. وسيحاول هذا المشروع أيضاً البناء على الاتفاقات الإبراهيمية الموقّعة بين إسرائيل وكلّ من البحرين والمغرب والسودان والإمارات من أجل تحقيق تعاون أكبر بين إسرائيل والعالم العربي، ومواصلة السعي إلى تقديم مشروع بقيادة الولايات المتحدة بشكلٍ بديلاً لمبادرة الحزام والطريق.

وعلى خلاف مبادرة الحزام والطريق التي مضى على إطلاقها عقدٌ من الزمن، لا يزال مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا في مراحله الأولى. وعلى عكس مبادرة الحزام والطريق التي تستفيد من مركزية صنع القرار، تُعدّ هذه العملية بطيئة ومعقّدة في إطار مشروع الممر الاقتصادي نظراً إلى طبيعته المتنوعة والمتعدّدة البلدان. كذلك، صمّم مشروع الممر الاقتصادي ليكون أحادي الاتجاه، بحيث يربط الهند بأوروبا بشكلٍ أساسي (في حين أن مبادرة الحزام والطريق متعدّدة الاتجاهات)، ويشمل اتفاقيات وتعاوناً بين دول متعدّدة تختلف من حيث أنظمتها القانونية وسياساتها وبروتوكولاتها الخاصة بالنقل وقواعدها التنظيمية. ويضمّ مشروع الممر الاقتصادي حوالي عشرين دولة، لكلٍ منها مجموعة من المصالح والأولويات والعمليات البيروقراطية الخاصة بها، فيما تتمحور مبادرة الحزام والطريق حول الصين. إضافةً إلى ذلك، قد لا تتيح مبادرة الممر الاقتصادي

## خاتمة

تعتبر مشاريع الممرات الاقتصادية عن عملية إعادة تشكيل للجوانب الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية المكانية للرأسمالية العالمية في عصرنا هذا. ويحتل الشرق الأوسط موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا مهمًا في هذه العملية المتواصلة. فالولايات المتحدة والصين تسعيان إلى توسيع نطاق تنافسهما العالمي إلى هذه المنطقة الحيوية إنما المضطربة والحافلة بالصراعات، وإلى بلورة تصوّر جديد لروابط كانت قائمة في حقبات سابقة اضطلعت خلالها منطقة الشرق الأوسط بدور مركزي. ومنذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق، تعززت أواصر التعاون بين الصين ودول الشرق الأوسط على نحو مطرد. ويُعدّ مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا الناشئ استجابةً غريبة لمبادرة الحزام والطريق وجزءًا من التنافس الأميركي الصيني على الأسواق والموارد والنفوذ في المنطقة. تتقدّم مبادرة الحزام والطريق بوتيرة أسرع بكثير من مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، بل تسعى أيضًا إلى تحقيق المصالحة الإقليمية، وخير مثال على ذلك وساطة الصين في التقارب بين إيران والسعودية. وقد ازدهرت تجارة مصر وإيران والسعودية والإمارات بفضل انضمامها إلى مبادرة الحزام والطريق، ومُنحت أيضًا صفة شريكة في الحوار في منظمة شنغهاي للتعاون التي تقودها الصين، وانضمت إلى مجموعة بريكس الموسعة حديثًا للقوى الناشئة، حيث تتمتع الصين بنفوذ كبير. وفيما تحاول دول الشرق الأوسط تعزيز استقلاليتها الاستراتيجية، وتنافس للاضطلاع بنفوذ إقليمي ودولي كبير، تقدّم مبادرة الحزام والطريق ومشاريع صينية أخرى أطرًا جذابة للتعاون.

مع ذلك، بقدر ما قد ترغب دول الشرق الأوسط في الاستفادة من نفوذ الصين المتعاطم، من المستبعد أن تنحاز إليها بشكل مباشر. بل يبدو أن بلدان المنطقة تميل إلى توسيع آفاق شراكاتها الدولية وتنويعها، ربما في محاولةٍ منها لتحقيق توازنٍ في علاقاتها بين الصين والولايات المتحدة، وقد تعمّد في بعض الأحيان حتى إلى استغلال التنافس القائم بين هاتين القوتين العالميتين لخدمة مصالحها. غالب الظن أن تُجري دول الشرق الأوسط، وخصوصًا دول الخليج، تقييمًا عامًا للفوائد التي قد تجنيها والتكاليف التي قد تتكبدها من علاقاتها مع كلّ من الولايات المتحدة والصين (ولا سيما إذا كانت تثق في نوايا الجانبين) قبل أن تتخذ أي قرار بشأن المسار الأفضل على المدى الطويل.

\* نقلًا عن: مركز كارنيغي للشرق الأوسط

(نشرت في 6 مارس/آذار 2024)

من غزوها لأوكرانيا، نموًا كبيرًا يشير إلى أن تخلي هاتين الدولتين عن سياساتهما الخارجية الناشئة والمتنوعة من أجل الولايات المتحدة أمرٌ مستبعد. أخيرًا، قد تتأجج الخلافات الحدودية بين دول الشرق الأوسط، سواء في حدّ ذاتها أو في إطار نزاع أوسع، كما حصل بين السعودية وقطر خلال الأزمة الدبلوماسية الخليجية بين العامين 2017 و2021. ولا يزال الخلاف حول السيادة على حقل غاز الدّرة المتنازع عليه بين إيران والكويت والسعودية، عاملاً أساسيًا في العداوات الإقليمية، وقد يطرح مشاكل لمشاريع الممرات الاقتصادية. علاوةً على ذلك، يشكّل النزاع المتواصل منذ عقود بين إيران والإمارات حول ملكية ثلاث جزر في مضيق هرمز تحديًا آخر طويل الأمد للأمن الإقليمي. ولا تزال الخلافات حول ترسيم الحدود البحرية وحقول النفط المشتركة بين العراق والكويت مستمرة على الرغم من الجهود الدولية المبذولة لحلّها. يُضاف إلى ما سبق تاريخٌ من الخلاف بين السعودية والإمارات حول حقل الشيبه النفطي والحدود البحرية.

لهذه الأسباب كلّها، تواجه مشاريع الممرات الاقتصادية الكثير من العقبات الجيوسياسية المعقّدة، ولا سيما في منطقة حافلة بالاضطرابات مثل الشرق الأوسط. مع أن هذه المشاريع تهدف إلى الربط بين مناطق مختلفة وتسهيل الحركة الفعالة للسلع والخدمات والأشخاص، قد تفرز نتائج عكسية. فالمشاريع التي تمتد عبر الأراضي المتنازع عليها أو المناطق الحدودية الحساسة يمكن أن تثير مخاوف بشأن وحدة الأراضي والسيادة. ويُحتمل أن تؤدي الاختلالات الاقتصادية أو التفاوت في المنافع المُحقّقة من هذه المشاريع إلى مفاجمة التوترات القائمة.

كي يُكتب النجاح لمشاريع الممرات الاقتصادية الطموحة، مثل مبادرة الحزام والطريق والممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، لا بدّ من إيلاء اهتمام أكبر لتأثيراتها على الأوضاع الجيوسياسية الإقليمية في المدى الطويل. ويتطلّب تخفيف وطأة الضغوط الجيوسياسية المرتبطة بمشاريع الممر الاقتصادي تخطيطًا دقيقًا شاملاً للجميع، وضمان شفافية العملية. وفي هذا الصدد، تُعدّ الجهود الدبلوماسية بالغة الأهمية. فالسعي إلى الحصول على دعم الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية أمرٌ ضروري لإرساء بيئةٍ تشجّع على التعاون والتنمية، وإلا ستفضي الخصومة، سواء بين دول المنطقة أو بين الولايات المتحدة والصين، إلى تعقيد الأمور بشكلٍ كبير، نظرًا إلى أنها لن تفاقم حدّة الخلافات بين دولٍ محدّدة فحسب، بل ستؤدّي أيضًا إلى بروز تكتلات نفوذ جديدة ومتنافسة.

المدعومة من السعودية وتلك الموالية لإيران اليمن. لا شكّ من أن المخاوف الاقتصادية الناجمة عن التوترات الجيوسياسية قد تؤثر على القرارات الاستثمارية والشراكات الاقتصادية المرتبطة بمبادرة الحزام والطريق، ما قد يتسبّب بتأخير تنفيذ مشاريع البنية التحتية المُخطّط لها أو التخلي عنها.

هذا الوضع مشابه لحالة الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. فقد وضعت الولايات المتحدة مسألة إرساء السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب في صلب استراتيجيتها المتعلقة بالممر. وعلى الرغم من بروز مؤشرات زخم أولي نحو تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية، أسفرت الحرب بين حماس وإسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر عن تعليق المفاوضات، ما أثار شكوكًا كبيرة حول جدوى مشروع الممر الاقتصادي. فغياب التوافق بشأن القضية الأساسية المتمثلة في إقامة دولة فلسطينية وخطر اتّساع رقعة الصراع يطرحان تحديات كبيرة على المنطقة وعلى خطط إنشاء الممر. وبينما لم تتضمن مذكرة التفاهم المتعلقة بالمشروع تفاصيل حول كيفية إنجازه، حدّد موعدًا لعقد اجتماع «من أجل وضع خطة عمل مع جداول زمنية محدّدة والالتزام بها» في غضون سبتين يومًا من قمة مجموعة العشرين التي أُجريت في 9 أيلول/سبتمبر 2023. لكن الحرب في غزة حالت دون اجتماع الأطراف الموقّعة كما كان مقرّرًا. ونظرًا إلى تأجج المشاعر المناهضة لإسرائيل في جميع أنحاء الشرق الأوسط، ستزداد التحديات المُحدقة بإقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية جديدة بين إسرائيل والعالم العربي.

ثمة عاملٌ حاسم آخر قد يقوّض مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، وهو الاستبعاد الملحوظ لدول مثل مصر والعراق وعمان وتركيا، التي يتمتّع كلّ منها بموقع استراتيجي يجعلها مرشحة مثالية لضمّها إلى مشاريع الممرات الاقتصادية. دفع استبعاد تركيا من المشروع كبار مسؤولي البلاد إلى الإدلاء بتصريحات شديدة اللهجة، إذ هدّد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأن بلاده «يمكن أن تتعد عن الاتحاد الأوروبي»، وأعلن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان عن إجراء «محادّثات مكثّفة» مع العراق وقطر والإمارات بشأن ممر اقتصادي بديل سيُعرف باسم طريق التنمية. ويهدف هذا المشروع إلى ربط منطقة الخليج بأوروبا عبر مجموعة من الموانئ والسكك الحديدية والطرق التي تمرّ في العراق وتركيا، وبالتالي إنشاء طريق تجاري بديل لقناة السويس. في غضون ذلك، تشهد التبادلات التجارية بين كلّ من السعودية والإمارات (وهما الدولتان الخليجتان المشاركتان في مشروع الممر الاقتصادي) وروسيا، على الرغم

# أمريكا والصين.. حروب الممرات الاقتصادية

عماد الدين حسين

رئيس تحرير صحيفة الشروق المصرية



محاولات الولايات المتحدة لاجتذاب الهند إلى جانبها لا تخفى على أحد، وكثيرون تحدثوا عن أن واشنطن تسعى بكل الطرق لإغراء وإغواء نيودلهي كي تبعد عن بكين. ورأينا الحفاوة الأمريكية الرسمية من جانب الرئيس الأمريكي جو بايدن وأركان إدارته خلال استقبال ناريندا مودي رئيس الوزراء الهندي قبل أسابيع في البيت الأبيض.

وحرص بايدن على حضور قمة العشرين في العاصمة الهندية في حين غاب الرئيس الصيني شين جين بينج والروسي فلاديمير بوتين. وسعت واشنطن إلى إغراء نيودلهي بالابتعاد عن الصين وروسيا ولوحت لها بكل الإغراءات التجارية والاقتصادية والسياسية خصوصا تقديم التكنولوجيا الحساسة للهند كي تتفوق اقتصاديا على الصين، علما أن هناك محاولات غريبة دائمة لإشعال الخلافات بين الهند والصين واستغلال الخلافات الحدودية بينهما والتي وصلت إلى حد الصراع العسكري الحدودي عام 1972.

يحاول الغرب دائما إقناع الهند أن أي تفوق صيني سيكون على حساب الهند ونفوذها في المنطقة وأن ابتعادها عن بكين سيعنى مزيدا من التقدم لها. وبطبيعة الحال سوف تسعى واشنطن إلى إقناع دول الخليج بأن أي تقارب بينها وبين إيران لن يكون في صالحها وهو هدف إسرائيلي أصيل أيضا. من المنطقي والطبيعي أن تسعى واشنطن لاستغلال كل التناقضات داخل مجموعة البريكس باعتبار أن نجاح هذه المجموعة ومؤسساتها سيصب في صالح الصين.

هل ما تفعله واشنطن صحيح أم خاطئ؟ هذا سؤال غير صحيح سياسيا، لأن كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها بكل الطرق. وهو نفس الأمر الذي تحاول أن تفعله الصين لاستقطاب أكبر عدد من دول العالم لمبادرة «الحزام والطريق» أو البريكس أو البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. وبالتالي يصبح السؤال المنطقي هو: من الذي سينجح في إقناع أكبر عدد من دول العالم في الانضمام إلى صفه؟!

وربما يكون السؤال المهم بالنسبة لنا هو: هل ننجح نحن العرب في تحقيق مصالحنا الوطنية والقومية أم لا. وألا ننجر إلى المحاور هنا أو هناك وأن نقول لكل الدول الكبرى أن شعارنا هو: «نصادق من يصادقنا ونعادى من يعادينا»؟!

حينما قررت مجموعة البريكس ضم 6 دول جديدة مهمة وهي مصر والإمارات والسعودية وإيران وإثيوبيا والأرجنتين إلى عضويتها، سألت في هذا المكان قبل أيام: كيف سترد الولايات المتحدة والدول الغربية على هذه الخطوة المهمة؟!

مبعث السؤال كان أن توسيع البريكس سيعنى ضمن توقعات كثيرة زيادة النفوذ الصيني وربما الروسي ومعهما بقية المجموعة البرازيل والهند وجنوب أفريقيا.

وفى هذه المقالات عرضت لرؤية أحد كتاب الفورين بوليس وهو «راجا موهان» الذي قال بوضوح إنه على أمريكا والغرب ألا يقلقا. بل عليهما اللعب على التناقضات الداخلية لمجموعة البريكس وما أكثرها من وجهة نظر الغرب.

وكنت أحاول جمع معلومات وبيانات لمحاولة قراءة الردود الأمريكية المتوقعة على خطوة توسيع البريكس إضافة إلى السباق الأمريكي المحموم لمواجهة الصين في جميع المجالات.

لكن للموضوعية لم أتوقع مطلقا أن يأتي الرد الأمريكي بمثل هذه السرعة الخاطفة حينما رعى الرئيس الأمريكي شخصيا إطلاق مبادرة الممر الاقتصادي الدولي الجديد الذي يبدأ من الهند إلى الجزيرة العربية بحرا عبر بحر العرب وصولا إلى شواطئ البحر المتوسط عبر إسرائيل، ومنها إلى إيطاليا وألمانيا، إضافة إلى خط سكة حديد آخر من السعودية إلى العراق إلى تركيا ومنها إلى أوروبا أيضا. غالبية الخبراء السياسيين والاقتصاديين يقولون إن هذا الممر الاقتصادي هدفه الأساسي هو ضرب مبادرة «الحزام والطريق» الصينية، إضافة إلى أي تجمعات وتحالفات تنسجها الصين أو تكون عضوا فاعلا فيها، لقطع الطريق عليها.

الرد الأمريكي على الصين ومجموعة البريكس جاء أسرع مما توقعه كثيرون. والملفت للنظر أن عددا مهما ومؤثرا من الأعضاء المشاركين والفاعلين في مجموعة بریکس وهم الهند والسعودية والإمارات هم أنفسهم الأعضاء الفاعلين في المشروع الاقتصادي الجديد الذي يبدأ من الهند وينتهي إلى أوروبا وبرعاية أمريكية مباشرة، وبالتالي يصبح السؤال هنا: لأي محور أو جماعة أو مبادرة سوف تنحاز هذه الدول الثلاث، هل للصين أم للولايات المتحدة، أم تسعى للحصول على المميزات في الجانبين ولا تصبح ببيادق في هذا المحور أو ذلك؟!

عموما ليس هذا موضوعنا اليوم، لكن نحن نحاول هنا مناقشة المحاولات الأمريكية للتصدى للصين في العديد من المحاور والمناطق والمجالات.



يحاول الغرب دائما إقناع الهند أن أي تفوق صيني سيكون على حساب الهند ونفوذها في المنطقة وأن ابتعادها عن بكين سيعنى مزيدا من التقدم لها

## المصدر:

صحيفة الشروق المصرية 22 سبتمبر/أيلول 2023

## ممر السعودية إلى المستقبل

خالد اليماني

وزير الخارجية اليمني السابق



### ملخص

كانت خاتمة تلك الرسالة التي أطلقها الأمير محمد بن سلمان أنه يأمل في هذه المعركة ألا يفارق الحياة إلا بعد أن يرى الشرق الأوسط على رأس الدول المتقدمة.

لظالما كنت وغيري من أصحاب الرأي ننظر إلى رؤية السعودية 2030 منذ إعلانها للمرة الأولى في أبريل/نيسان 2016، ليس باعتبارها رؤية سعودية محضة، بل لكونها تتعدى الجغرافيا السعودية لتمتد بعيداً شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، ينتشر خيرها العميم على شعوب المنطقة والعالم.

ربما كان خير دليل على ذلك تلك النظرة الاستشرافية لمهندس الرؤية السعودية ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان آل سعود حينما أكد في 2018 أن الشرق الأوسط سيكون أوروبا الجديدة، في وقت كان العالم ينظر باستغراب نحو هذه التصريحات التي تتناول منطقة تعيش حال توتر مقلق.

لكن صاحب الرؤية كان يرى دول الخليج والأردن ومصر والعراق، وغيرها من دول المنطقة التي ستندمج تبعاً، منذ انطلاق ذلك التصريح في منتدى مبادرة مستقبل الاستثمار في الرياض في أكتوبر/تشرين الأول 2018، على موعد مع عقود ثلاثة من التنمية غير المسبوقة وتلاشي مسببات عدم الاستقرار، ستفضي لبروز قطب إقليمي عالمي الأبعاد يعيد التوازن المختل في العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية الدولية.

ها هو اليوم يقود قطاراً تنموياً فائق السرعة، وهو يمد يده للجميع حلفاء وخصوماً للالتحاق بركب الخير، ذلك المقاتل الشرس الذي يقف على قمة جبل طويق، فيرى آفاق الرؤية تتحقق بشكل أوضح، في معركة استعادة روح المنطقة المسلوقة من قوى الظلام التي يقودها التطرف والإرهاب وحكم الميليشيات والعصابات التي كبحت النزعات التجارية والاقتصادية الفطرية لشعوب المنطقة ودفعت بها نحو التدمير والفوضى والفقر والاستلاب.

كانت خاتمة تلك الرسالة التي أطلقها الأمير محمد بن سلمان أنه يأمل في هذه المعركة ألا يفارق الحياة إلا بعد أن يرى الشرق الأوسط على رأس الدول المتقدمة.

كان ذلك قراراً استثنائياً أعاد به ولي العهد السعودي روح الملك المؤسس وروح المملكة التي

قامت من أجل خير شعوب الجزيرة العربية وما وراءها، ليضرب بيد من حديد فكر التطرف والغلو والتشردم، الذي عاد لاحقاً ليتفشى في المنطقة بعد عقود عبر الإرهاب القاعدي والداعشي والميليشيات الطائفية مسبباً كثيراً من الآلام لشعوبها، ومهدراً لمقدراتها.

أمير الرؤية السعودية يعيد الانطلاق من تلك اللحظة التاريخية، من إرث الملك المؤسس، وها نحن اليوم نشهد المستقبل يقبل على المنطقة بوتائر غير مسبوقة، فما كان بالأمس يصنع في عشرات ومئات السنين بات اليوم يتحقق في ومضة من الزمن.

إنها وبصدق ورشة عمل لا تتوقف، تشكل قطب جذب خلاق لكل الاستثمارات من كل حذب وصوب، فنحن أبناء الجيل الذي جال في دول المنطقة قبل 10 سنوات يدهش حينما يرى وجهها الجديد والمتجدد يومياً، حقاً أنها أوروبا الجديدة تتخلق من بين الرمال لتسامق عنان السماء.

### الممر الاقتصادي إلى النجوم

كانت تلك انطباعاتي وأنا أستمع إلى إعلان الرئيس الأميركي في دلهي مشروعاً ضخماً يرتبط بمنطقتنا والعالم ضمن مبادرة «الشراكة من أجل البنية التحتية العالمية والاستثمار»، المتمثل في بناء ممر اقتصادي يربط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، وهو المشروع الذي تقف المملكة في القلب منه، ويشمل التعاون مع الهند والإمارات والأردن وإسرائيل والاتحاد الأوروبي، وتحديدًا دول مثل قبرص واليونان وألبانيا ومونتينيغرو والبوسنة والهرسك وكرواتيا والمجر والنمسا والتشيك وألمانيا لتحقيق ازدهار اقتصادي مستدام لكل الدول المشاركة، باعتباره شريان حياة لربط القارتين الآسيوية والأوروبية عبر التجارة والتصدير وإمدادات الطاقة النظيفة وضمان سلاسل التوريد على مستوى المنطقة والعالم.

يتسق مشروع الممر الاقتصادي مع رؤية المملكة 2030، ويعكس أبعاد الرؤية السعودية إقليمياً ودولياً، بخاصة أنها وضعت مئات من المشاريع الاستراتيجية قيد التنفيذ على الأرض، بما يهيئ جوهزية المملكة للعب أدوار متعاظمة في شراكات متعددة، كما يتسق مشروع الممر الاقتصادي مع مشروع الاتحاد الأوروبي الذي أطلق



ولي العهد يقود قطاراً  
تنموياً فائق السرعة  
يعد يده للجميع حلفاء  
وخصوماً للالتحاق بركب  
الخير



ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان خلال قمة دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا الوسطى في جدة، 19 يوليو 2023 (أ ف ب)

في 2021 المعروف باسم «البوابة العالمية» وخصص له 300 مليار دولار، وجاء إعلانه بهدف كبح التأثير السلبي لمبادرة الحزام والطريق الصينية على أوروبا، وتحديدًا ما يتصل بسلاسل الإمداد. الرؤية السعودية والمبادرة الأوروبية والممر الاقتصادي هي مبادرات تكاملية تقوم على تعظيم الفوائد المشتركة، على العكس من المبادرة الصينية التي باتت تكبل الدول الفقيرة في فخ الديون. ومثل الاتحاد الأوروبي فإن البيت الأبيض لم يخف هدفه من أن مشروع الممر الاقتصادي يهدف إلى مواجهة نفوذ بكين المتزايد في المنطقة، فالجميع في أميركا والاتحاد الأوروبي والهند يدركون أهمية مواجهة مبادرات الصين في الساحة الدولية، وتحديدًا «الحزام والطريق» و«التنمية العالمية» التي أطلقتها الصين قبل عامين في الأمم المتحدة، ومبادرة «الأمن الدولي» و«الحضارة العالمية» ضمن حزمة مبادرات سياسية صينية تدعي في ظاهرها الدفاع عن دول الجنوب، فيما سجل مشاريعها في أفريقيا وآسيا واضح للعيان.

ضمن جهود السعودية لقيادة دول المنطقة في مشاريع طموحة تعظم مصالحها وتكاملها ورخاءها المشترك، فإنها تدرك تعقيدات وأبعاد الأجدات السياسية الدولية المتقاطعة والمتضاربة، في سعيها إلى الانتفاع البناء منها جميعاً بما يتفق مع مقاربتها الاستراتيجية، فها هي الهند الحليف الذي تزداد أهميته بالنسبة إلى الغرب الذي يراهن عليه

في مواجهة التوسعية الصينية، ونقض ادعاءاتها بتمثيل مصالح دول الجنوب، تعمل وفق فلسفة «الاستقلال الاستراتيجي» الذي طورته في ضوء نظرتها التاريخية لعدم الانحياز، فلا تحالف مطلقاً لديها، ولا صداقة دائمة، ولا عداوة دائمة، إنما هي لغة المنافع المتبادلة.

لقد أعطت الهند دليلاً على ممارستها لفلسفة «الاستقلال الاستراتيجي» أثناء قيادتها لمفاوضات الوثيقة النهائية لاجتماعات دلهي لمجموعة 20، بعدم ذكر الاجتياح الروسي لأوكرانيا على رغم أن قمة العام الماضي لمجموعة الـ 20 في بالي جاءت على ذكره.

وتبقي الهند على أبواب مصالحها مشرعة شرقاً وغرباً على رغم أنها في «عداء» مع الصين، ومن هنا تدرك دول المنطقة أهمية الإبقاء على «شعرة معاوية» مع الجميع، وإن كانت ترجح كفة طرف على الآخر، لكنها لا تقطعها تماماً كما يتصورها مهندس الرؤية السعودية.

### طريق العودة الأميركية

بنظر عديد من المراقبين يشكل اتفاق الشراكة لبناء الممر الاقتصادي علامة قلق لأولئك الذين كانوا يروجون لفكرة الخروج الأميركي من المنطقة، الذين بنوا على هذا الافتراض جازمين بأن الأمور تتجه شرقاً إلى الصين.

وفيما ينتظر الجميع رؤية مشروع الممر

الاقتصادي بضخامته وبتفاصيله التنفيذية خلال الشهرين المقبلين، سيكون بوسع الجميع داخل المنطقة وخارجها التحقق من أن هذا المشروع سيضع نهاية لحال التشوش في العلاقات الأميركية - السعودية وعودة تعافها الاستراتيجي.

على الطاولة السعودية ثمة مئات المشاريع الاستراتيجية الاقتصادية والتجارية والعسكرية والعلمية الطموحة مثل تطوير المملكة لتصنيعها العسكري، والحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية، والتحول إلى مركز دولي للأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والتصنيع، والسعي إلى ضمان حصولها على المواد الأولية مثل الليثيوم ومعادن أخرى مهمة للصناعات السعودية المتقدمة، وهناك مشاريع ستفاجئنا بها الرؤية السعودية تبعاً.

وربما تقودنا التفاعلات الإيجابية الجارية خلال الأشهر المقبلة لتحقيق صفقة تاريخية تعيد الألق للعلاقات الاستراتيجية السعودية - الأميركية، وتجدد عهد كوينزي بين الملك المؤسس والرئيس روزفلت بعد قرابة 80 سنة من حدوثه، وإيجاد توجهات قوية لحل القضية الفلسطينية والتطبيع مع إسرائيل، عبر تفعيل النفوذ السعودي المتعاظم في الساحة الدولية.

### المصدر:

- إندبننت عربية، 16 سبتمبر/أيلول 2023

# السلاح الاقتصادي: صعود العقوبات كأداة للحرب الحديثة

والفصل بين القيادة السياسية والنخب الحاكمة للدول المعتدية والمجتمعات الخاضعة لحكم الدول المخالفة لقيم المجتمع الدولي من ناحية أخرى. وبذلك تحولت العقوبات إلى سلاح اقتصادي يستهدف الشرعية السياسية المحلية للحكومات القائمة.

## مراحل التطور

أشار الكتاب إلى أن مراحل اعتراف القانون الدولي بالدور الذي تلعبه العقوبات، والذي قد يكون إيجابياً في بعض الأحيان؛ تتمثل فيما يلي:

1- لجوء الإمبراطوريات القديمة إلى العقوبات وقت الحروب: اعتادت الدول والإمبراطوريات الكبرى، منذ قديم الأزل، على عزل الدول المناوئة لها اقتصادياً، بمحاصرتها كلياً، أو الاستيلاء على القوافل التجارية التابعة لها. وقد كانت هذه الممارسات تقتصر على فترات الحروب فقط.

2- إقرار «عصبة الأمم» بأهمية العقوبات وقت السلم: تطورت العقوبات الاقتصادية بعد ذلك وتحولت إلى أداة لمعاقبة الخصوم في وقت السلم، منعاً للوصول إلى نقطة الحرب، وأصبحت جزءاً من القانون الدولي، عبر تضمينها في المادة السادسة عشرة من اتفاقية تأسيس منظمة «عصبة الأمم» لعام 1917، وصولاً إلى عام 1919 مع انعقاد «مؤتمر باريس للسلام».

3- تضمين العقوبات في ميثاق الأمم المتحدة: على الرغم من تفكك «عصبة الأمم» وحلول «الأمم المتحدة» محلها عقب الحرب العالمية الثانية، استمر تضمين العقوبات في الاتفاقية المؤسسة للأمم المتحدة في عام 1945، كما لعبت دوراً هاماً في السنوات اللاحقة خلال الحرب الباردة وما بعدها.

## مصادر القوة

نوه الكتاب بأن العقوبات الاقتصادية تستمد قوتها من مجموعة من المصادر، هي:

1- الاعتمادية المتبادلة بين الاقتصادات العالمية: تنبع قوة العقوبات الاقتصادية بصورة أساسية من العولمة الاقتصادية والاعتمادية المتبادلة بين الاقتصادات العالمية. وتعني العولمة الاقتصادية تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود، والتوسع المستمر والمتزايد لحدود الأسواق المتبادلة بين الدول، وتشير إلى الترابط الاقتصادي

كتاب «السلاح الاقتصادي: صعود العقوبات كأداة للحرب الحديثة» للمؤرخ والاقتصادي الأمريكي «نيكولاس مولدر»، يسلط الضوء على تطور العقوبات الاقتصادية خلال القرن العشرين، ويتطرق إلى الأبعاد الأيديولوجية والسياسية للعقوبات الاقتصادية ودورها المزعوم في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

## خصائص رئيسية

أوضح الكتاب أن العقوبات الاقتصادية «Sanctions» تتميز عن غيرها من الممارسات والسياسات الاقتصادية الدولية المعاصرة بثلاث خصائص رئيسية؛ هي:

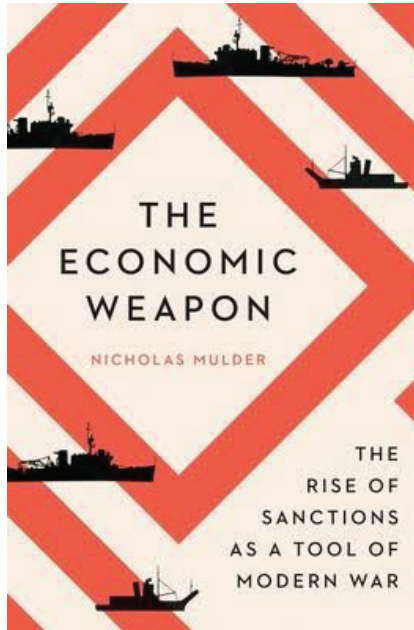
1- استهداف الدول المُهدّدة للقيم العليا العالمية: نمة بُعد أخلاقي للعقوبات الاقتصادية؛ حيث تُفرض هذه العقوبات في الأساس على الدول التي تهديد القيم العليا العالمية الموضوعة من قبل الدول المهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي وهيكّل النظام الدولي، وعلى رأسها دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

2- وجود أبعاد نفسية ومادية من وراء فرضها: تتضمن العقوبات الاقتصادية في ثناياها بُعداً نفسياً وبعُداً مادياً، وهو ما يجعلها من أخطر الأسلحة غير العسكرية التي تُستخدم في وقت السلم والحرب معاً، وهي بذلك تختلف عن الحصار الاقتصادي «Blockade» الذي تتبناه الدول بعضها ضد بعض في حالة إعلان الحرب.

وتختلف أيضاً عن المقاطعة الاقتصادية «boycotting» وهي الممارسة التي ينتهجها أفراد مجتمع أو دولة ضد دولة أخرى في وقت السلم، كما أن العقوبات الاقتصادية تنبؤاً مرتبة أقل حدة من الحظر الكامل «embargo» للصادرات والواردات المُطبّق على دولة أو مجموعة من الدول.

3- تقييد شرعية الساسة والنخب الحاكمة: لا تكتفي العقوبات الاقتصادية باستهداف الدول والقائمين على الحكم، بل تطال أيضاً الأفراد وأعضاء المجتمع المدني ورجال السياسة والمجتمع والاقتصاد بصورة شخصية، وهي بذلك أنهت ممارسة طويلة الأجل في السياسة الدولية استمرت حتى القرن الثامن عشر.

وتمحورت هذه الممارسة حول الفصل التام بين الخلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية من جهة،



## نيكولاس مولدر

عرض: أسماء الصفتي\*

المجاورة. وفي النهاية أقدمت اليابان على احتلال الصين، وغزا «هتلر» أغلب دول القارة الأوروبية، ودخل العالم في حرب عالمية ثانية.

2- دعم العقوبات لاستقرار العالم بشرط الجماعية: بالرغم من مساهمة العقوبات الاقتصادية في إشعال شرارة الحرب العالمية الثانية، فإنها ظلت جزءاً هاماً من النظام الدولي، ويعود ذلك إلى إدراك النظام الدولي الجديد أن العقوبات -لكي تحقق الغرض المقصود منها- يجب أن تُفرض بالاتفاق بين أغلبية الدول الكبرى، دون حصرها على الدول الغربية الديمقراطية.

فقد ضم التحالف الدولي الداعم لفرض العقوبات، خلافاً لفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، قوى لا يمكن تصنيفها تحت قائمة دول الإمبريالية العالمية، وعلى رأس هذه القوى الاتحاد السوفييتي. وقد ساهم هذا الأمر في إنجاح العقوبات التي فُرضت على كل من اليابان وألمانيا، بشكل أعاد الاتزان والاستقرار إلى النظام الدولي. وقد استمر العمل تحت هذه المنظومة خلال فترة الحرب الباردة، على الرغم من الصراع المحتدم الذي دار بين واشنطن وموسكو بشأن قيادة العالم.

3- تزايد قدرة الدول على التحايل على العقوبات: سيساهم تمكن الدول من تطوير طرق وأساليب تساعدها على التغلب على العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، ولجوء الأنظمة في ذات الوقت إلى استغلال هذه العقوبات لتبوير سلوكها الخارجي الذي يصفه المجتمع الدولي أو دول المعسكر الغربي بـ«العدواني»، في إضعاف فاعلية هذه العقوبات في الصراعات المستقبلية.

وختاماً، شدد الكتاب على أن نظام العقوبات الاقتصادية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة هو -في أحسن الأحوال- غير فعال في تحقيق أهدافه السياسية، وهو -في أسوأ الأحوال- عرضة لإحداث أنواع التصعيد السياسي غير المحمود الذي مُنبت به فترة ما بين الحربين خلال القرن العشرين. ورأى الكتاب أن من الأفضل أن تتحول العقوبات الاقتصادية من سلاح اقتصادي غير معروفٍ النتائج المترتبة عليه، إلى سلاح إيجابي يقدم المساعدات والدعم للدول والأفراد القابعين تحت مغبة النظم والسياسات التي تهدد الأمن والسلام الدوليين.

على الدول والمجتمعات القابعة تحت رحمته؛ فقد تجاوز عدد ضحايا العقوبات الاقتصادية، ضحايا الغازات السامة والغارات الجوية خلال الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

2- إتعاس حياة الشعوب في نصف الكرة الجنوبي: تحولت العقوبات الاقتصادية إلى سلاح فتاك في يد الإمبريالية العالمية، خاصةً مع هيمنة العولمة على النظام الدولي، وأصبحت هذه الأداة تستخدم ضد العديد من الدول والشعوب في نصف الكرة الجنوبي، حتى شرق أوروبا، تحت دعوى فرض قيم العالم الأول والمتقدم على دول ومجتمعات العالم النامي غير المتحضر.

3- تأثيرات سلبية على خصائص ونوعية السكان: امتدت عواقب العقوبات لتشمل صحة ومعدل النمو السكاني في عدد من المجتمعات بالشرق الأوسط وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية؛ حيث حُرمت العديد من الأمهات والسيدات خلال فترة الحمل والولادة من العناية الصحية والتغذية الصحيحة بفعل هذه العقوبات، وهو ما أدى إلى انتشار التشوهات الخلقية لدى العديد من الأجيال التي وُلدت تحت مغبة العقوبات الاقتصادية.

ونتيجة لهذا التطور ظهر علم «Biopolitics» الذي أخذ يبحث العلاقة بين السياسة والتطور البيولوجي للبشر، ناهيك عن سعي العديد من المدارس الفكرية السياسية -وعلى رأسها «المدرسة النسوية»- إلى شجب ورفض هذا النمط من السياسات في علاقات الدول بعضها مع بعض؛ لعواقبها غير المحمودة على الدول والأفراد، خاصةً النساء والأطفال.

## انعكاسات أمنية

أكد الكتاب أن العقوبات الاقتصادية أثَّرت بدرجة كبيرة ومتفاوتة على جهود حفظ السلم والأمن الدوليين، ويدلل على ذلك ما يأتي:

1- دور العقوبات في إشعال الحرب العالمية الثانية: يغفل الكثير من المعلقين والمحللين السياسيين عن الدور الذي لعبته العقوبات الاقتصادية في إشعال الحرب العالمية الثانية؛ فقد أدت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها القوى العظمى على إيطاليا الفاشية بقيادة «موسوليني»، بفعل غزو إيطاليا لإثيوبيا، إلى تخوف كل من ألمانيا واليابان من مجابهة المصير ذاته، على اعتبار أن ذلك يعني إصابة اقتصادهما ومجتمعاتهما بالشلل، والعزلة عن مسارات التجارة الدولية.

وقد أدى هذا الأمر إلى اكتساب النازيين والقوميين المتعصبين شعبية واسعة في كل من ألمانيا واليابان؛ إذ قام هؤلاء بالبحث عن مصادر دائمة للمواد الخام والمنتجات اللازمة للصناعة خارجياً، عبر التوسع الجغرافي واحتلال بعض الدول

المتزايد بين دول العالم؛ نتيجةً لحركة السلع والخدمات عبر حدود الدول.

2- التركيز على ضرب سلاسل التوريد للخصوم: تمكن الدراسة المتعمقة لسلاسل التوريد، عبر الأدوات والقدرات الخاصة بأجهزة الاستخبارات الغربية، من التعرف على الخصائص المختلفة لاقتصاديات الدول المعادية، وطرق التجارة وسلاسل التوريد التي تعتمد عليها؛ ما يُمكن من تطبيق العقوبات على الدول المعادية واستهداف اقتصاداتها في مقتل.

وعلى سبيل المثال، مُنعت ألمانيا، عقب الحرب العالمية الثانية، من الحصول على المنجنيز (المعدن الذي يدخل في العديد من الصناعات الهامة كالزجاج والبطاريات) من البرازيل، وهو ما كان له عظيم الأثر على العديد من الصناعات الداخلية الألمانية، وقد كان من غير الممكن إلحاق هذا القدر من الضرر على الاقتصاد الألماني لولا الدراسة المتأنية لهذا المعدن ودوره في الاقتصاد الألماني ومصادر توريده.

3- تضمين الدول القوية للدول الأضعف في العقوبات: استغللت القوى الكبرى قدرتها على إرغام وترهيب الدول المتوسطة الحجم والصغيرة، لإجبارها على التخلي عن حيادها السياسي، وتطبيق العقوبات على الدول المعتدية، وفقاً لرؤية وتوجهات القوى الكبرى القائدة للنظام الدولي. وقد استندت العقوبات الاقتصادية على الافتراض الليبرالي التقليدي القائل بأن البشر بطبيعتهم عقلانيون، وهو ما يعني سعيهم الدائم إلى تحقيق مصالحهم الذاتية.

ومع فرض الدول عقوبات اقتصادية على مجتمعات الدول المعتدية، فإن هذا -وفقاً للنظرية الليبرالية- يتعارض مع مصالح أفراد هذا المجتمع؛ لذا فإن الشعوب ستثور على القيادة السياسية وسياساتها التي أودت بهم إلى هذا الخندق الضيق. ووفقاً للكتاب، فإنه على الرغم من ذلك، فإن قرارات البشر أكثر تعقيداً، ولا تقوم على أسس التفكير الرشيد العقلاني في أغلب الأوقات.

## هدم المجتمعات

لفت الكتاب إلى أن العقوبات الاقتصادية تحمل جملة من العواقب السلبية على المجتمعات، ومن ذلك ما يلي:

1- خنق تدريجي للمجتمعات بدرجة تفوق الحروب: تعد العقوبات الاقتصادية من أخطر الأسلحة غير الحربية التي تستخدمها الدول بعضها ضد بعض، وقد شَهِبها الرئيس الأمريكي الأسبق «ووودرو ويلسون» بحالة الاختناق التام التي يمر بها الفرد قبل وفاته، وتكمن خطورتها في كونها سلاحاً فتاكاً لا يأخذ في الحسبان عواقبه الوخيمة

### المصدر:

Nicholas Mulder, The Economic Weapon: The Rise of Sanctions as a Tool of Modern War, (London: Yale University Press, January 25, 2022)

\* «إنترريجونال» لتحليلات الاستراتيجية

# المصائب لا تأتي على إيران فرادى



## تحديات إيران الاقتصادية الحالية:

- تراجع قيمة الريال: انخفض الريال الإيراني بنسبة 60% مقابل الدولار منذ آب الماضي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية.
- بلغ معدل التضخم 44.5% في عام 2023.
- أزمات طاقة: نقص موارد الطاقة أدى إلى انقطاعات مستمرة في الكهرباء، مما أثر سلبيًا على الإنتاج الصناعي.
- تغييرات حكومية: إقالة وزير الاقتصاد (عبد الناصر هممتي) تعكس التوترات الداخلية بشأن إدارة الأزمة الاقتصادية.
- منع العراق من استيراد الغاز الإيراني، وهذا يعني خسائر تصل إلى 5 مليارات دولار سنوياً.
- فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على وزير النفط الإيراني، (محسن باكنجاد)، بالإضافة إلى أسطول من السفن المسجلة في هونغ كونغ تُستخدم لإخفاء شحنات النفط الإيرانية.

- سيطرت البحرية الأمريكية على ثلاث سفن إيرانية تصدر النفط الإيراني بأوراق عراقية مزورة، وجاء ذلك بإبلاغ عراقي للجانب الأمريكي.
- قبل أسبوع، طالت العقوبات مصفاة صينية مستقلة لشراءها نفطاً إيرانياً بقيمة نصف مليار دولار وصلها عبر سفن الحوثيين والحرس الثوري.
- اليوم، أضافت الولايات المتحدة عشرات الكيانات من الصين وإيران وباكستان إلى قائمة القيود على التصدير.
- حوالي 30 مليون إيراني يعيشون تحت خط الفقر حالياً، في بلد يبلغ عدد سكانه قرابة 88 مليون نسمة، أي أن نسبة الفقر تقارب 34% من السكان.
- 11 مليون إيراني يعيشون في عشوائيات، 200 ألف طفل يعانون سوء التغذية.

■ رسلّي المالكي - Rosly Al-Maliki

■ Russlya@

## خط السكة الحديد الذي يربط ( إيران ، العراق ، سوريا ) في مهب الريح رغم أن العمال على الأرض والشركة الإسبانية تخشى تأثير العقوبات !



، خصوصاً أن الشركة التي ستقوم بهذا المشروع من الجانب الإيراني هي شركة «خاتم الأنبياء» التابعة للحرس الثوري الإيراني والتي تعتبر على رأس قائمة الشركات المعاقبة أميركياً ويمارس ترامب حالياً على جميع الشركات التابعة للحرس الثوري الضغط الأقصى !

بينما تقف الشركة الإسبانية التي تتشارك في بناء المشروع كذلك في حيرة بسبب الأوضاع السياسية التي طالت المشروع بعد سقوط الأسد وبسبب الأوضاع الإيرانية خصوصاً أن شركة خاتم الأنبياء كانت مكلفة بإزالة الألغام على الحدود العراقية الإيرانية في الشلامجة وهي المنطقة التي دارت فيها الحرب في الثمانينات !

■مالك الروقي@alrougui

ساختاً حول الضرر الذي سيلحقه المشروع بميناء الفاو على مياه الخليج العربي الذي سيفقده أهميته الاستراتيجية بسبب الخط الإيراني بينما كانت هناك أصوات أخرى ترى بأن هذا الخط له فائدة عظيمة للعراق حيث سيكثف من أعداد الزوار للمراقد المقدسة مما يعني ارتفاع سوق الزيارة وسينقل أكثر من 5 ملايين زائر خلال العام .

وفي لحظة حاسمة سقط بشار الأسد وبات المشروع مهدداً بسبب خروج سوريا من هذا الخط بشكل نهائي ! حيث بدأت الأصوات الإيرانية الفاعلة بمراجعة أهمية هذا المشروع بل طالب عدد من الاقتصاديين بايقاف المشروع بعد خروج سوريا في ظل العقوبات التي تطال طهران

عام 2021 قام الرئيس الإيراني حسن روحاني بالتوقيع رسمياً مع بشار الأسد في دمشق على مشروع قطار سريع يربط في (مرحلته الأولى) إيران بمنطقة الشلامجة الحدودية العراقية مروراً بالبصرة ( وفي مرحلته الثانية ) ينتقل إلى الحدود السورية في منطقة البوكمال ثم يختتم رحلته بالبحر الأبيض المتوسط عبر اللاذقية !

قام العراق بتكليف شركة إسبانية وهي شركة (ايماثيا كونستروكسيون) وتبلغ تكلفة المرحلة الأولى من المشروع 148 مليون دولار ووضع رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني حجر الأساس للمشروع في سبتمبر 2023.

بدأت أصوات عراقية اقتصادية تفتح نقاشاً

# عمامة فارسياه



مواجهة المشروع الفارسي.. نكون أو لا نكون/ مشروع إيران الاستعماري.. متى يتوقف؟/ كيف نواجه المشروع الإيراني الفارسي؟/ مخططات «النفوذ الناعم» لنشر التشيع/ حروب «القوة الناعمة» الإيرانية/ احتلال ناعم.. و«طابور ثقافي خامس»/ الفضائيات الشيعية.. من يوقظ «الفئة الناعمة»؟/ «تضليل إعلامي» بمليارات الدولارات/ «أبواق إيران» في العالم العربي/ الإعلام الإيراني.. «خطاب الكراهية»/ سقوط «عمائم إيران» في العراق ولبنان/ تشييع تحت ستار «الاستثمار»/ «القوة الناعمة» الشيعية في مصر/ إيران.. الأولى عالميا في «نزيف الأدمغة»/ «النفوذ الناعم» عبر التعليم/ إسرائيل وإيران.. وجهان لعملة واحدة/ إيران.. «ملاذ الموساد»/ تجنيد الأطفال في الميليشيات الطائفية/ التحالف «الإيراني- الأمريكي» في العراق/ «التحالف الخفي» بين الشيعة والأمريكان/ إيران «دولة الإعدامات»/ بلاد المشانق المعلقة/ قطع «أذرع البشر» الإيرانية/ هل حانت ساعة «سقوط الملالي»؟/ الملالي.. إلى «مزبلة التاريخ»/ الربيع الإيراني.. آخر أيام الملالي/ سقوط «عمامة» الملالي.. بداية النهاية/ إيران «الجبلى بالتغيير».. متى تثور؟/ مخطط «توريث السلطة» في إيران/ «عائلة المرشد».. هل تحكم إيران؟/ ٤ رسائل إلى «من يهمله الأمر»/ إيران لا تحارب بـ «الوكالة» في اليمن/ المشروع الإيراني على مدار ٤ قرون/ «الحرس الثوري».. دولة فوق الدولة/ لماذا نعادي إيران؟/ كيف يدير الملالي ماكينة الأكاذيب؟/ لماذا يحقد عملاء الشيعة على «المنصور»؟/ قراءة مقانية في ثلاث أوراق تاريخية/ قبل أن يهدم «أبرهة الجوسي» الكعبة/ سفاح فوق عرش «آيات الله»/ ميزانية إيران لـ «تخريب» الشرق الأوسط.

# العمائم السوداء

مؤامرات ملالي إيران على العالم العربي

1

شريف عبد الحميد

# الخليج بودكاست



المهمة المقدسة، وهي فضح مخططات طهران، وإلقاء الضوء على التاريخ الأسود لملاي إيران ذوي العمائم السوداء، فضلاً عن كشف ما يحدث في الداخل الإيراني من أحداث قد تخفى على المتابعين العرب، ومساندة الشعوب الإيرانية في سعيها إلى التحرر من ديكتاتورية آيات الله المزعومين، وكشف ما يرتكبونه من جرائم جسام في حق شعوبهم، خصوصاً الأحوازيون العرب الذين يناضلون منذ عام 1925 من أجل دولتهم العربية المستقلة، والأكراد والبلوش والتركمان، وغيرهم من الأقليات المضطهدة داخل إيران.

هذه - باختصار- هي رسالة الخليج بودكاست، وتلك هي بعض أهداف المهمة النبيلة التي يسعى إلى تحقيقها، وعلى الله قصد السبيل، والله وليّ التوفيق والسداد.

**شريف عبد الحميد**

■ ■ الخليج بودكاست، هو نافذة معرفية وثقافية جديدة يفتحها «مركز الخليج للدراسات الإيرانية» للمهتمين بالشأن الإيراني في العالم العربي، وخارجه، وذلك ضمن أنشطة المركز الذي بات بمثابة حائط صد وممانعة صواعق في مواجهة مشروع نظام الملالي للسيطرة على مقدرات الأمة العربية، خصوصاً بعد أن أصبحت طهران صانعة القرار السياسي في 4 عواصم عربية عريقة، هي بيروت وبغداد ودمشق وصنعا.

وهذه الحقيقة المريرة، التي يعلمها القاصي والداني، توجب علينا جميعاً وليس أسرة «مركز الخليج» فقط، الوقوف في وجه مطامع الملالي، والعمل على كشف مخططات نظام الولي الفقيه الرامية إلى جعل عالمنا العربي ألعوبة في أيدي هذا النظام، الذي عاث في بلادنا زمناً طويلاً فساداً وإفساداً.

لذلك، سيأخذ صنّاع الخليج بودكاست على عاتقهم هذه

# إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتم «شؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

## ■ التقرير الاستراتيجي السنوي

«الحالة الإيرانية 2019»

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج

للدراستات الإيرانية، ط.ثانية 2022، 384

صفحة



## ■ طابور إيران الخامس في الوطن

العربي

«متشيعون مدفوعو الأجر»

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج

للدراستات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292

صفحة



## ■ جيش الظل الإيراني

إمبراطورية الميليشيات الشيعية

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج

للدراستات الإيرانية، ط.أولى 2021، 259

صفحة.



## ■ التقرير الاستراتيجي السنوي

«الحالة الإيرانية 2021»

تحرير: شريف عبد الحميد

تقديم: د. جهاد عوده

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج

للدراستات الإيرانية، ط.أولى 2022، 336 صفحة



## ■ التقرير السنوي

بلاد المشائق المعلقة

حالة حقوق الإنسان في إيران 2021

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات

الإيرانية، ط.أولى 2022، 220 صفحة



## ■ ربع قرن على اعتقال مانديلا

الشرق

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج

للدراستات الإيرانية، ط.أولى 2024، 206

صفحة.



مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

## «قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»



إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني، كما بدأوا يرصدون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية، داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى

لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب». وفي إبريل 2015، دشّن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسما (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الموسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم. وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين

■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاصة» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عصابة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملاي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغلوا وعدوانا. وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط،

أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهايار، ادموا الحملة»، مؤكداً أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشاذلي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

وإلى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعث يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرفنا بيعها» بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية، انطلاقاً من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذبولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطراً على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلاً عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إما ملوثة، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس

إدارة «جمعية الرقة التعاونية»، التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ربعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى ومسمع من العالم المتأمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به طهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالباً طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قل تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولاً والعربي ثانياً والإسلامي ثالثاً، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضاً، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر»، إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

أولاً، المواد الغذائية:

- مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح

-الدونات - كورن فليكس- كيك بريما،

- منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء.

- مصانع الريان للألبان والعصائر
- مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».

- مخابز أبو خمسين الآلية.
- مخابز الخرس بالأحساء.
- مصنع الجواد للمواد الغذائية.
- مياه «الشفاء» المعبأة.
- مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شعبي إسماعيلي.

- ألبان وعصائر ومربى «نجران».
- مشروب «زمنم كولا».

ثانياً، الملابس:

- محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء
- «الدمام والخبر والأحساء».

- عبايات «بوكان».
- «بو حليقة» للعبايات.

- محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.

- «البن سعد» للأقمشة.
- «القطان» للمشالح.

- «البغلي» للمشالح.
- محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع الملابس.

ثالثاً، المفروشات والأثاث:

- مفروشات العصفور «طريق الخبر- طريق الجبيل»

- مفروشات بو كان.
- عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.

- الرميح للأثاث
- رابعا، المصوغات والمجوهرات:

- محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».

- مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
- مجوهرات «بوخمسين».

- «أريج» للمجوهرات.
- مجوهرات «الحرمين».

- محلات «المهنا».
- مؤسسة «لؤلؤة الناصر».

- مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
- مجوهرات الأمير.

- مجوهرات الصبايا

## لا للضربات الجوية... نعم لبناء القدرات البرية

الحقيقة التي يعلمها الجميع أن الضربات الأمريكية في اليمن لن تسقط الحوثيين، ولن تؤثر عليهم إلا بالقدر الذي يجعلهم يتعدون عن ممرات الملاحة الدولية، إذا تم التفاهم على ذلك.

والحقيقة الثانية أن ميليشيات إيران في اليمن استفادت من الحرب على غزة واستفادت من الرد الأمريكي والإسرائيلي في اليمن.

وفي وقت نعرف جميعًا أن فلسطين هي آخر هم النظام الإيراني وأتباعه، وأنهم ينظرون للقدس كحصان طروادة الذي حملهم إلى داخل عواصم عربية تسيطر عليها ميليشيات طهران، وأن اليمن والعراق ولبنان لا ينظر لها من طرف إيران وميليشياتها إلا كمنصات إطلاق صواريخ طهران وقواعد انطلاق طائراتها المسيرة، وحقل تجارب لأسلحتها، فإن الرد الأمريكي على نيران تلك الميليشيات لا يؤثر تأثيرًا كبيرًا على تلك الميليشيات، قدر ما يؤثر على بلداننا وبنيتها التحتية وسيادتها الوطنية.

أما تلك الميليشيات فإنها لا تهتم للضرر الواقع على بلداننا جراء القصف الأجنبي، لسبب بسيط وهو أن هذه الميليشيات الولائية ترى دولتها ودولة مشروعها في إيران، ولذا فإن تلك الميليشيات لا تطالب إيران بالتدخل المباشر في الحرب، لأنها لا تريد أن تتعرض إيران للانتقام، قدر ما تريد لأوطاننا التعرض للانتقام الذي لا يضر الميليشيات، بل ينفعها، لأنها توظفه لصالحها.

من هنا ينبغي رفض تلك الضربات، والعمل على دعم وتوحيد القوى المناهضة للحوثي من الداخل، لأن إسقاط الحوثيين من الداخل أسهل بكثير من إسقاطه من الخارج، ولأن الخارج لا يريد إسقاط الحوثيين، ولكن يريد إعادة توجيه دوره الحقيقي في استنزاف الداخل العربي واليميني.

هزيمة الحوثيين من الداخل هي الممكنة، وقد رأينا كيف انهزم في ظرف شهور معدودة عندما طرد من الجنوب، عام 2015، وفي فترة وجيزة، مع زحف المقاتلين في الساحل، عام 2018.

وأما صواريخ الحوثيين التي تفيده في الهجمات الدعائية الخارجية فإنها لن تجديه في المعركة مع الداخل، شريطة توفر الإرادة السياسية وتوحيد الجهود مع قليل من الدعم لإنجاز المهام البرية.



د. محمد جميح\*

# شؤون إيرانية

مجلة «شؤون إيرانية» ليست مجرد مطبوعة، بل هي جزء من مشروع إعلامي ثقافي كبير، ينطلق من مبادئ قومية عربية، الهدف منه هو مواجهة آلة الإعلام الإيرانية الجبارة، التي تروج - ليل نهار- الأكاذيب ملالي طهران، وادعاءاتهم الزائفة، كأحد أدوات بناء مشروعهم التوسعي العدواني في الشرق الأوسط.

ينفق النظام الإيراني أموالاً طائلة على الترويج الثقافي، لخدمة مشروعه الفارسي التوسعي، في هذه المنطقة الشاسعة من العالم، وقد بلغت موازنة إيران الثقافية عام 2018 حوالي 2500 مليار تومان، ذهب منها 386 مليار تومان إلى وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، والباقي صُرف على النشاطات الدعائية والترويجية الثقافية الإيرانية.

لذلك، كان لابد من صدور «شؤون إيرانية» من أجل فهم العقلية الإيرانية، وبيان مدى خطورة المشروع الفارسي الإمبراطوري على الأمة العربية، ولمعرفة كيف تفكر إيران، وما هي أبعاد مخططات الملالي الرامية إلى السيطرة على مقدرات المنطقة، وتصدير الثورة إلى شعوبها، تحت دعاوى برّاقة من قبيل «نصرة المستضعفين في الأرض»، أو الوقوف في وجه «الاستكبار العالمي»!

وكان لابد من «شؤون إيرانية»، لأن النظام الإيراني يسعى منذ عدة عقود إلى استغلال «القوة الناعمة»، بمختلف أدواتها، لفرض هيمنته ومد نفوذه الثقافي إلى الساحات العربية والإقليمية والدولية، مع المزوجة بين الأدوات الناعمة ومبدأ القوة الخشنة في سياسته الخارجية؛ في محاولة لمحو الهوية العربية عن المنطقة، بحيث تكون لإيران اليد العليا في المنطقة العربية.

صدرت المجلة لكي تسد بعضًا من الفراغ الكبير في الإعلام العربي المعاصر، الذي لم يتنبّه - باستثناءات قليلة- إلى أهمية مواجهة إيران إعلاميًا، وأهمية فهم ما يدور داخل أورقة الحكم في طهران، وتعميق مشاعر الرفض الشعبي لنظام «الولي الفقيه»، فضلًا عن دراسة اتجاهات الشعوب الإيرانية، ونصرة قضايا استقلال هذه الشعوب المضطهدة، وخصوصًا شعب الأحواز العربي التي تحتل إيران بلاده منذ أكثر من 75 عامًا، والكرد الذين ضاعت دولتهم «جمهورية مهاباد» عام 1946.

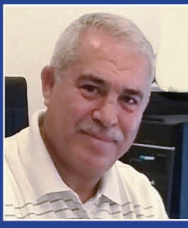
وسعت «شؤون إيرانية» منذ صدورها إلى القيام بواجبها على أكمل وجه ممكن، من أجل فضح نوايا الملالي، وتعرية مشروعهم الطائفي، حتى يعلم القاصي والداني أهمية الوقوف في وجه إيران، لكي لا تتحول إلى «فراغة» تُخيف الشعوب العربية!

ومجلة «شؤون إيرانية» هي مجلة «أسبوعية» تصدر شهريًا مؤقتًا، نحاول فيها كشف النقاب عن خفايا «الشؤون الإيرانية»، سواء على مستوى الداخل أو الخارج، وبيان ما يُراد لنا نحن العرب من دمار وخراب، ضمن مشاريع طهران الممتدة إلى أزمنة غابرة، والخارجة من بطون كتب التاريخ، لكي تتحكم في واقعنا المعاصر بمنطق العنجهية والوصاية والعنصرية «الفارسية» البغيضة.

صوت كل الشعوب المقهورة

# كردستان

Kurdistan No: 19



**فراس عيد:**  
«الثقافة  
العالمية» تخزن  
في داخلها عوامل  
الهيمنة الثقافية



المسلة الثانية • شوال 1446 هـ - أبريل/نيسان 2025 م

مع  
العدد

## وحدة الصف الكردي... مسؤولية تاريخية

### تحقيقات

3 الكرد في كتاب  
«البدو» لعاكس  
فون أوبنهايم

2 القضية الأرمنية  
في فكر عبد الله  
أوجلان

1 القاهرة مهد  
الصحافة الكردية  
الحرّة

أعياد الربيع عبر العالم... احتفال بالأمل

www.alkhalej.net